الجمهورية اليمنية
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهاكات حقوق الإنسان
عدن

Republic of Yemen
The National Commission to Investigate
Alleged Violations to Human Rights
(Aden)

تقرير موضوعي بشأن التحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية

للفترة الممتدة ما بين 31-7-2016 حتى 31-1-2017

- واصلت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان مهامها في رصد وتوثيق عدد من تلك الانتهاكات المرفوعة إليها عبر شبكة راصديها المنتشرين في محافظات الجمهورية، وعبر منظمات المجتمع المدني وإجراء التحقيقات في كثير منها، ولا يزال التحقيق مستمرا في ادعاءات الانتهاكات منذ العام 2011م نتيجة لاستمرار النزاع حتى الآن.
- ارتفعت حدة انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة استمرار المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية من جهة والقوات التابعة لمليشيات الحوثي وقوات صالح من جهة أخرى، خلال الفترة الممتدة ما بين 31 يوليو 2016 م و31 يناير 2017 م؛ وهي الفترة التي يغطيها التقرير زمنيا، وقد شهدت هذه الفترة عدة انتهاكات نتج عنها سقوط عدد كبير من المدنيين ما بين قتيل وجريح ومشرد، وتدنى فيها مستوى الأمن الغذائي إلى أدنى مستوياته.
- ويأتي إطلاق هذا التقرير من قبل اللجنة الوطنية للتحقيق لتسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في "اليمن"، وما تم رصده وتوثيقه من ادعاءات الانتهاكات، وما تم التحقيق فيه؛ و التزاما بمبدأ الشفافية والمهنية والموضوعية.
- ويعتبر هذا التقرير مكملا للتقرير الأولي الذي اصدرته اللجنة في شهر أغسطس 2016م، وقد اعتمدت في إعداده نفس المنهجية.

تقرير موضوعي بشأن التحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية

للفترة الممتدة ما بين ٣١-٧-٢٠١٦ حتى ٣١-١-٢٠١٧

الفهرس

أولا/ المقدمـــــة ٥

ثانيـا/ المنهجيـــــــة ٦

ثالثـــــا/ السيـــاق ٧

أ. التطورات السياسية المحلية ٧

ب. استمرار النزاع المسلح ٨

ج. الأثر الاقتصادي للنزاع ٨

د. المساعي الدولية: ٨

رابعا/ التعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان: ٩

خامسا/ العلاقة مع أطراف النزاع ٩

أ. العلاقة مع الحكومة اليمنية: ٩

ب. العلاقة مع التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن: ٩

ج. علاقـــــة اللجنة الوطنية بمليشيا الحوثي وقوات صالح ١٠

سادسا/ العلاقة مع منظمات المجتمع المدني: ١٠

سابعا/ العلاقة مع الإعلام ١١

ثامنا/ موجز لأبرز الأعمال والأنشطة التي نفذتها اللجنة خلال فترة التقرير: ١١

تاسعا/ وقائع الادعاءات بالانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تم توثيقها ورصدها والتحقيق فيها خلال الفترة من ٣١ يوليو ٢٠١٦ إلى ٣١ يناير ٢٠١٧... ١١

أولاً: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني ١٢

١) استهداف المدنيين: ١٣

٢) تجنيـــــــــد الأطـــــفال: ٢٢

٣) ضحايا الألغام ٢٣

ادعاءات الاعتداء على الأعيان الثقافية: ٢٥

ثانيـــــــا: وقائع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان ٢٧

١) القتل خارج نطاق القانون: ٢٧

٢) التعذيب وسوء المعاملة: ٣٠

٣) الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري: ٣١

٤) تفجير المنازل: ٣٤

٥) التهجير القسري: ٣٦

ثالثاً/ قصف الطائرات بدون طيار: ٣٨

١) واقعة الادعاء باستهداف الطائرات الأمريكية (DRONES) لعدد من المدنيين في مديرة الصومعة محافظة البيضاء بتاريخ ١٩ابريل٢٠١٤: ٣٨

٢) الغارة الجوية لطائرات الدرونز الأمريكية (بدون طيار) على موكب الزفاف في قيفة رداع بمحافظة البيضاء ٣٩

عاشرا: التوصيات: ٤٠

أ. التوصيـــــات المشتركة بين أطراف النزاع: ٤٠

ب. التوصيات الخاصة بالحكومة الشرعية والتحالف العربي: ٤١

ج. التوصيات الخاصة بجماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات صالح: ٤١

أولاً/ المقدمـــــــــة

أنشـئت اللجنـة بموجـب القـرار الجمهـوري رقـم (١٤٠)[1] لسـنة ٢٠١٢م، والمعـدل بالقـرار الجمهـوري رقـم (١٣) لسـنة ٢٠١٥م[2] ، والقـرار الجمهـوري رقـم ٦٦ لسـنة ٢٠١٦م[3] ، والقـرار الجمهـوري رقـم (٩٧) لسـنة ٢٠١٦م[4] ، واسـتنادا الى المبـادرة الخليجيـة وآليتهـا التنفيذيـة[5] ، وقـرار مجلـس حقـوق الإنسـان ١٨/١٩لسـنة ٢٠١١م [6]، ومـا تـلاه مـن قـرارات لمجلـس حقـوق الإنسـان ذات الصلـة[7] ، وقـرارات مجلـس الأمـن الـدولي الداعيـة إلى تعزيـز حقـوق الإنسـان في (اليمـن) مـن خـلال إيجـاد آليـة وطنيـة مسـتقلة؛ للتحقيـق في ادعـاءات انتهـاكات حقـوق الإنسـان.

٢) حرصـت اللجنـة الوطنيـة للتحقيـق في ادعـاءات انتهـاكات حقـوق الإنسـان في (اليمـن) عـلى القيـام بمهامهـا في عمليـة التحقيـق في انتهـاكات حقـوق الإنسـان وفقـا لقـرارات إنشـاءها المذكـورة أعـلاه؛

٣) ترحـب اللجنـة بقـرار مجلـس حقـوق الإنسـان الأخـير ١٦/٣٣ لسـنة ٢٠١٦م[8] ، الـذي اشـاد بالتقريـر الأولي الـذي أصدرتـه اللجنـة الوطنيـة للتحقيـق في ادعـاءات انتهـاكات حقـوق الإنسـان في الجمهوريـة اليمنيـة، وبقـرار تمديـد عمـل اللجنـة لمـدة عـام آخـر، والـذي طلـب مـن مكتـب المفـوض السـامي (OHCHR) تقديـم المسـاعدة التقنيـة والمشـورة الفنيـة للجنـة؛ لتمكينهـا مـن إتمـام أعمالهـا الخاصـة بالتحقيـق في ادعـاءات انتهـاكات حقـوق الإنسـان، والتجـاوزات التـي ترتكبهـا جميـع الأطـراف في (اليمـن). كـما نـص عـلى تخصيـص خـبراء دوليـين إضافيـين لمكتـب المفوضيـة بـــ (اليمـن) بهـدف مـؤازرة اللجنـة الوطنيـة للتحقيـق في ادعـاءات انتهـاكات حقـوق الإنسـان.

٤) يهـدف هـذا التقريـر إلى إطـلاع الـرأي العـام الوطنـي والـدولي عـلى آخـر تطـورات حالـة حقـوق الإنسـان والوضـع الإنسـاني في اليمـن، ويتضمـن عـرض لنـماذج عـدد مـن ادعـاءات انتهـاكات حقـوق الإنسـان، التـي حققـت فيهـا اللجنـة، ونتائـج التحقيقـات التـي توصلـت إليهـا، خـلال فـترة التقريـر.

٥) يغطـي هـذا التقريـر موجـزا عـن أبـرز أعـمال وأنشـطة اللجنـة للفـترة مـن ١ أغسـطس ٢٠١٦م وحتـى ٣١ ينايـر ٢٠١٧م، ويسـلط الضـوء عـلى أعـمال الرصـد والتوثيـق والتحقيـق الميـداني التـي تجريهـا اللجنـة عـلى امتـداد مسـاحة اليمـن، وأهـم التحديـات والمعوقـات التـي تواجههـا، والتوصيـات لأطـراف النـزاع، وللمجتمـع الـدولي والإقليمـي بشـأن وضـع حقـوق الإنسـان والوضـع الإنسـاني في الجمهوريـة اليمنيـة.

كـما يعـد هـذا التقريـر مكمـلا ومتصـلا بالتقريـر الأولي الـذي أصدرتـه اللجنـة في أغسـطس مـن

1- القرار الجمهوري بشأن إنشاء وتشكيل لجنه للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

2- قرار جمهوري بتعديل القرار 140 وتسمية أعضاء اللجنة.

3- قرار جمهوري بتعيين 4 أعضاء في اللجنة.

4- قرار جمهوري بتمديد عمل اللجنة لسنة أخرى.

5- اتفاقية الانتقال السلمي للسلطة التي تم التوقيع عليها بتاريخ 23 نوفمبر 2011م بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية للمطالبة بالتغيير.

6- A/HRC/RES/18/ 19

7- HRC/RES/21/ 22, HRC/RES/27/ 29, HRC/RES/18/ 30

8- HRC/RES/33/ 16

العام الماضي، وجزئيا لا يتجزأ من التقرير الشامل الذي ستعده اللجنة طبقا لنص قرار إنشائها عند انتهاء فترة عملها؛ والذي سيتم تسليمه إلى القضاء وإلى مجلس النواب وفقا للمرجعيات التشريعية للجنة.

ثانياً/ المنهجية

1. تؤكد اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في «اليمن» التزامها بالمنهجية والمعايير والمبادئ المعمول بها في لجان الأمم المتحدة واللجان المماثلة، ووفقا لما نص عليه قرار إنشائها رقم (١٤٠)[1] سنة ٢٠١٢؛ وخصوصا الفقرة (ب) من المادة ٢ منه، وكذلك التعديلات الملحقة به، والمتمثلة في الحياد والاستقلالية والسرية والدقة والوضوح والمهنية، كما تؤكد التزامها أيضا في ممارستها لعملها بالشروط والمعايير الدولية؛ وذلك إعمالا لنص المادة (٢) الفقرة (ج) من قرار إنشاء اللجنة الذي يلزمها بأداء مهامها وفقا للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية والعهود الدولية ذات الصلة بنشاطها التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية.
2. حرصت اللجنة في هذا التقرير على بيان الانتهاكات التي ارتكبت من قبل جميع الأطراف، وتم رصدها وتوثيقها من قبل راصدي اللجنة المنتشرين في عموم محافظات الجمهورية، أو من قبل منظمات المجتمع المدني، أو من خلال البلاغات والشكاوى المباشرة، وكذا بيان ما تم التحقيق فيه من قبل أعضاء اللجنة وفريق التحقيق المساعد.
3. إجراء العديد من المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم وشهود العيان، والاستماع إلى إفادات المبلغين، كما بادرت اللجنة إلى الاستعانة بخبرات وطنية في مجال الأسلحة والأدلة الجنائية والطب الشرعي، وفقا لما هو متاح لها في ظل الظروف التي تمر بها اليمن، والإمكانيات المحدودة التي لديها، وتتطلع اللجنة إلى الدعم والمساعدة التقنية من قبل مكتب المفوض السامي (OHCHR) بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٣٣ لسنة ٢٠١٦م[2] .
4. أجرت اللجنة عدد من الزيارات الميدانية، سواء للمناطق أو المواقع التي حدثت فيها الانتهاكات عموما، أو تلك التي مازالت النزاعات المسلحة مستمرة فيها، وتشمل: محافظة عدن، و (تعز)، و (الضالع)، و (البيضاء)، و(مأرب)، و (الجوف)؛ للتحقيق في عدد من ادعاءات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وأحيانا الزيارات الفورية لمواقع الانتهاكات لأماكن التفجيرات التي حدثت في العاصمة المؤقتة (عدن) وعدد من المناطق الاخرى؛
5. سعت اللجنة وبوسائل مختلفة للتواصل مع أطراف النزاع لتسهيل أعمال التحقيقات التي تجريها، وضمان الوصول إلى مناطق الانتهاكات، بما فيها المناطق التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة الشرعية، غير أن عدم تعاون بعض الأطراف مع اللجنة ظل عائقا حقيقيا أمام اللجنة في إجراء تحقيقات في هذه المناطق، وللتغلب على ذلك حرصت اللجنة

1-القرار الجمهوري بشأن إنشاء وتشكيل لجنه للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان..

2- HRC/RES/33/ 16

على اتخاذ خطوات مختلفة بما فيها التخاطب المباشر أو طلب المساعدة من قبل مكتب المفوض السامي في اليمن.

6. استطاعت اللجنة عبر فريق الرصد الميداني من جمع معلومات أولية، ورصد وتوثيق العديد من الادعاءات في مختلف المناطق التي تشهد نزاع مسلح و تأمل مواصلة إجراء تحقيقاتها خصوصا إذا ما تعاونت الأطراف التي تقع بعض هذه المناطق تحت سيطرتها، أو بعد توفير وسائل الأمن والحماية للمحققين للوصول لمناطق تشهد انتهاكات مستمرة.

7. الزيارات الميدانية:

واصلت اللجنة الوطنية تنفيذ برنامجها الخاص بالنزول الميداني للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان؛ وذلك بنزول أعضاء اللجنة وفريق التحقيق المساعد لها إلى بعض مناطق وقوع الانتهاكات؛ وذلك بغرض معاينتها واستكمال التحقيق فيها.

وقد تم النزول خلال الفترة من ٣١ يوليو ٢٠١٦ إلى ٣١ يناير ٢٠١٧، وهي الفترة التي يغطيها التقرير، إلى كل من محافظة «البيضاء»، ومحافظة «الضالع»، ومحافظة «تعز»، وإلى عدة مناطق في العاصمة المؤقتة «عدن»، ومحافظة «الجوف» ومحافظة «مأرب».

ثالثاً/ السياق

أ. التطورات السياسية المحلية:

شهدت «اليمن» خلال فترة التقرير، العديد من التطورات السياسية والاجتماعية التي أثرت دون شك على حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في عموم محافظات الجمهورية، ومن أبرزها: ـــ

1. عودة بعض المرافق الحيوية لأداء أعمالها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية؛ ومن ضمن ذلك انتظام حركة التنقل من وإلى «اليمن» عبر مطار «عدن» الدولي ومطار «سيئون» وذلك لتسهيل تقديم خدمات السفر للمرضى والجرحى وطلاب الجامعات والمغتربين والبعثات الدبلوماسية الإقليمية والدولية.
2. رغم النداءات التي أطلقتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال الإغاثة والأعمال الإنسانية، إلا أن ما تم تقديمه من قبل المانحين لم يلبي الاحتياجات الأساسية التي طالبت بها الوكالات، وما وصل إلى المتضررين الفعليين ظل محدودا، وتلاحظ اللجنة أن المساعدات لا يتم توزيعها بشكل عادل على المحافظات بحسب الأولوية، ولم يتم إيصال المساعدات إلى كثير من المناطق المتضررة .
3. فشل مساعي الحل السلمي للصراع القائم في اليمن خلال فترة التقرير، وساهم التعثر الذي تواجهه مهام ومساعي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، إلى حد كبير، في تدهور الوضع الاقتصادي للدولة، وفاقم من الأزمة الإنسانية،
4. توقف الخدمات الأساسية في الكثير من المجالات، بشكل كلي أو جزئي في كثير من محافظات الجمهورية، ويشمل ذلك تراجع مخزون الأغذية، وانهيار النظام الصحي، وانعدام الوقود، وخدمات الكهرباء، والمياه.. الخ، والذي أدى إلى نتائج كارثية وانتشار

أمـــراض وأوبئـــة في مناطـــق مختلفـــة.

ب. استمرار النزاع المسلح:

1. اســتمرار النــزاع المســلح في كثــير مــن المناطــق اليمنيــة، مــما تســبب في ســقوط العديــد مــن الضحايــا المدنيــين مــا بــين قتيــل وجريــح ونــازح، ويشــكل الأطفــال والنســاء والشــيوخ النســبة الأعــلى مــن حيــث عــدد الضحايــا المدنيــين المســتهدفين بالألغــام والقصف بمختلــف أنواع الأســلحة الثقيلــة؛ بالإضافــة إلى تدمــير البنــى التحتيــة والمنشــآت التعليميــة والصحيــة.

ج. الأثر الاقتصادي للنزاع:

- يعــاني الاقتصــاد في «اليمــن» أساســا مــن اختــلالات هيكليــة مزمنــة، وجــاء النــزاع المســلح الــذي تــدور رحــاه في الكثــير مــن المناطــق اليمنيــة ليزيــد مــن صعوبــة الوضــع الاقتصــادي، وإلى حــدوث مشــاكل إنســانية كبــيرة وأزمــات اقتصاديــة أكــبر.
- وقــد لاحظــت اللجنــة مــن خــلال مــا رفــع إليهــا مــن راصديهــا في المحافظــات اليمنيــة اســتمرار تدهــور الأوضــاع الاقتصاديــة والخدميــة بشــكل مريــع، وظهــرت حــالات للمجاعــة في بعــض مديريــات «حجــة» و«الحديــدة»، وارتفعــت معــدلات الفقــر في كثــير مــن المحافظــات، لكــن الوضع يــزداد ســوء في مناطــق النزاعــات المســتمرة والمناطــق التــي تقــع خــارج ســيطرة الحكومــة؛
- أدى تأخر صرف مرتبات الموظفين الحكوميين لعدة اشهر الى تدهور الوضع الإنساني؛
- الآثــار الاقتصاديــة للنــزاع شــملت جميــع القطاعــات الاقتصاديــة في «اليمــن» ، حيــث توقفــت قطاعــات اقتصاديــة بشــكل كلي، وأخــرى تقلــص نشــاطها وأصبحــت إمكانيــة اســتمرارها صعبــة للغايــة نتيجــة لتحملهــا أعبــاء إضافيــة، الأمــر الــذي أدى إلى فقــدان مئــات الآلاف مــن المدنيــين لوظائفهــم ومصــادر دخلهــم، كــما أن عجــز موازنــة الدولــة المزمــن والناتــج عــن انخفــاض إيراداتهــا بســبب النــزاع، واســتخدام أطــراف النــزاع لمــوارد الدولــة، أدى إلى تدهــور الاحتياطــي النقــدي للدولــة؛ وانهيــار ســعر الريــال أمــام العمــلات الأجنبيــة، ولاشــك أن مجمــل هــذه المعطيــات والمــؤشرات الاقتصاديــة قــد انعكســت آثارهــا بالــضرورة عــلى واقــع حقــوق الإنســان في «اليمــن» بشــقيه الاقتصــادي والاجتماعــي.

د. المساعي الدولية:

- ســعى المبعــوث الخــاص للأمــين العــام للأمــم المتحــدة للتواصــل مــع أطــراف الــصراع، وتــم عقــد لقــاءات في «عــدن» و«صنعــاء» و«الريــاض»، لتقريــب وجهــات النظــر، كــما تقــدم وزيــر الخارجيــة الأمريــكي الســابق / جــون كــيري بمبــادرة للحــل في اليمــن، لم تلقــى القبــول. ونتيجــة لعــدم التوصــل إلى حــل ســلمي حتــى الآن فــإن حالــة حقــوق الإنســان في «اليمــن» لاتــزال تشــهد الكثــير مــن الانتهــاكات بشــكل مســتمر. وتأمــل اللجنــة أن تكلــل جهــود المبعــوث الــدولي بالنجاح؛ الأمــر الــذي مــن شــأنه أن يــؤدي إلى اســتقرار الوضــع الســياسي في «اليمــن»، مــما ســينعكس – دون أدنى شــك وبشــكل إيجــابي – عــلى حالــة حقــوق الإنســان، وسيســاعد عــلى رفــع المعانــاة

التـي يمـر بهـا الشـعب اليمنـي.

رابعاً/ التعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان

- تتطلـع اللجنـة إلى تنفيـذ قـرار مجلـس حقـوق الإنسـان رقـم (١٦/٣٣) لسـنة ٢٠١٦م ، بشـأن تقديـم الدعـم والمسـاعدة التقنيـة والفنيـة مـن قبـل مكتـب المفـوض السـامي (OHCHR) بشـكل عاجـل، كي تتمكـن اللجنـة مـن القيـام بأعمالهـا؛
- ورغـم التواصـل فيـما بـين اللجنـة ومكتـب المفـوض باليمـن، منـذ نوفمـبر المـاضي، إلا أنـه وحتى كتابـة هـذا التقريـر لم تتلقـى اللجنـة أي نـوع مـن أنـواع الدعـم والمسـاعدة التقنيـة والفنيـة للجنـة التـي نـص عليهـا قـرار مجلـس حقـوق الإنسـان (١٦/٣٣) لسـنة ٢٠١٦م.
- تحـرص اللجنـة عـلى العمـل سريعـا والتعـاون مـع مكتـب المفـوض لتنفيـذ قـرار مجلـس حقـوق الإنسـان، وتأمـل أن يتـم اتخـاذ خطـوات عمليـة لتنفيـذه، وتأمـل أن يكـون مـن شـأن قـرار تعيين الممثـل الحـالي للمفـوض السـامي - مكتـب اليمـن تحسـن التعـاون بـين المفوضيـة واللجنة،
- بـادرت اللجنـة منـذ الوهلـة الأولى بعـد صـدور قـرار مجلـس حقـوق الإنسـان (١٦/٣٣) إلى التواصـل مـع ممثـل مكتـب المفـوض السـامي في اليمـن للتعبـير عـن ترحيبهـا بالقـرار، واسـتعدادها للتعـاون، وتحديـد احتياجاتهـا العاجلـة في مجـال الدعـم والخـبرة الفنيـة،
- وحتـى اللحظـة لم تتلقـى اللجنـة أي تعليـق مـن قبـل المفوضيـة، حـول طلبـات اللجنـة، أو إقـرار خطـة التعـاون. وتأمـل مـن المفوضيـة سرعـة التحـرك لتنفيـذ القـرار، لا سـيما أنـه قـد مـر مـا يقـرب مـن نصـف العـام مـن حـين صـدور القـرار.

خامسا: العلاقة مع أطراف النزاع:

أ. العلاقة مع الحكومة اليمنية:

- واجهـت اللجنـة بعـض الصعوبـات في التواصـل مـع الحكومـة الشرعيـة، مـن أجـل الـرد عـلى بعـض الاستفسـارات حـول بعـض وقائـع الانتهـاكات، وذلـك نظـرا لعـدم تواجـد الحكومـة في العاصمـة المؤقتـة للفـترة مـا قبـل نوفمـبر ٢٠١٦م
- بعـد انتقـال الحكومـة الى العاصمـة المؤقتـة، عقـدت اللجنـة اجتماعـا مع رئيـس مجلس الـوزراء، وتـم الاتفـاق عـلى الخطـوط العريضـة للتعـاون، ومناقشـة بقيـة التفاصيـل مـع ضابـط اتصـال تـم تعيينـه مـن قبـل الحكومـة.
- تأمـل اللجنـة أن تكـون عـودة الحكومـة إلى العاصمـة المؤقتـة «عـدن» بشـكل دائـم، وأن ينعكـس ذلـك إيجابـا عـلى التعـاون مـع اللجنـة بمـا يحقـق المهـام المناطـة بهـا.
- تعاونـت هيئـة الأركان العامـة للقـوات المسـلحة اليمنيـة مـع طلـب اللجنـة منهـا تسـهيل عمليـة التحقيـق في واقعـة قصـف صالـة العـزاء، كـما تـم تعيـين ضابـط اتصـال مـن قبـل وزارة الدفـاع للتنسـيق مـع اللجنـة.

ب. العلاقة مع التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن:

- تجـدر بالإشـارة إلى أن اللجنـة حرصـت عـلى التواصـل مـع قيـادة التحالـف العـربي عـبر ضابـط

الاتصال المكلف من قبلهم، وطلبت عددا من الاستفسارات والتوضيحات حول عدد من الوقائع التي تحقق فيها اللجنة،

- وجهت اللجنة أكثر من خطاب يشمل طلب التوضيح والردود على عدد من الوقائع المنسوبة إلى قوات التحالف، ومع ذلك فإن ما تلقته اللجنة من ردود وتوضيحات من قبل قيادة التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمني، كان محدودا جدا، ولم يتم الرد على كافة الاستفسارات التي طالبت بها اللجنة.
- بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٧م عقدت اللجنة لقاءا مطولا مع فريق تقييم الحوادث التابع للتحالف العربي، وتم الاتفاق فيه على آلية للاتصال والتعاون في القضايا التي تحقق فيها اللجنة، واستمرار العلاقة المستقبلية بينهما،
- تأمل اللجنة أن الألية المتفق عليها في منتصف يناير الماضي مع فريق تقييم الحوادث المشترك ستساهم في تعزيز التنسيق والتعاون وتسهيل مهام اللجنة المناطة بها.

ج. *علاقة اللجنة الوطنية بمليشيا الحوثي وقوات صالح:*

- منذ تدشين اللجنة لأعمالها في نهاية العام ٢٠١٥م، بادرت اللجنة بالتواصل مع قيادة المكتب السياسي للحوثيين (جماعة أنصار الله) وحلفاءها لتحديد ضابط اتصال، والرد على الاستفسارات والاستيضاحات حول التحقيقات في الادعاءات بالانتهاكات التي تجريها اللجنة، في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة، أو المنسوبة لها؛
- ورغم الخطابات المتكررة التي وجهتها اللجنة لجماعة الحوثيين، والتي كان آخرها طلب تسهيل انتقال فريق تحقيق من اللجنة إلى موقع استهداف صالة العزاء، إلا ان اللجنة لم تتلقى أي رد أو تعليق من قبل قيادة المجلس السياسي للجماعة، حتى لحظة كتابة هذا التقرير؛
- تدعو اللجنة مليشيا الحوثي وقوات صالح إلى التعاون مع اللجنة من خلال تحديد ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة بشأن الادعاءات المزعوم ارتكابها من قبلها والمعروضة أمام اللجنة.

سادسا: العلاقة مع منظمات المجتمع المدني:

- عقدت اللجنة لقاء تشاوريا مع (٣٢) منظمة من منظمات المجتمع المدني القادمة من «عدن» و«لحج» و«أبين» و«الضالع»، وغيرها من المحافظات بمقر اللجنة بالعاصمة المؤقتة (عدن) بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٦م، وقد تم خلال هذا اللقاء تدارس آفاق التعاون في مجال رصد وتوثيق ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بين اللجنة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في «اليمن».
- تتابع اللجنة عن كثب أنشطة وإصدارات منظمات حقوق الإنسان بشكل عام حول حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في اليمن.

سابعا: العلاقة مع الإعلام:

واصلت اللجنة إصدار بيانها الشهري الذي يتضمن معظم أعمال ونشاطات اللجنة، وما تم رصده وتوثيقه والتحقيق فيه في مجال حقوق الإنسان، والمهام الوطنية الموكلة إليها، فضلا عن بعض البيانات التي تصدرها بصورة استثنائية، استجابة لتطورات الأحداث.

ثامنا: موجز لأبرز الأعمال والأنشطة التي نفذتها اللجنة خلال فترة التقرير:

1. إنجاز التقرير الأولي وتقديمه لرئيس الجمهورية اليمنية في ١٤ أغسطس ٢٠١٦م.
2. عقد مؤتمر صحفي بمناسبة إطلاق التقرير الأولي بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٦م.
3. عقد لقاء تشاوري بين رئيس وأعضاء اللجنة ومدير مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بتاريخ ٢٨ و٢٩ أغسطس لعام ٢٠١٦م.
4. عقد لقاء تشاوري بين رئيس اللجنة وأعضائها وسفراء الدول الثماني عشرة والاتحاد الأوروبي بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٦م، والذي قدم من خلاله عرض توضيحي عن أعمال اللجنة ومنهجيتها، وولايتها، واختصاصها، وأساليب عملها، وصلاحيتها وإنجازاتها خلال الفترة السابقة؛ وكذا الرد على استفسارات السفراء.
5. عقد عدة لقاءات مع الحكومة اليمنية؛ لبحث سبل تعزيز واقع حقوق الإنسان في «اليمن»، ورفع معاناة المواطنين في مختلف المناطق اليمنية.
6. مشاركة رئيس اللجنة وعدد من أعضائها في جانب من جلسات الدورة (٣٣) لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠١٦م، واللقاء ببعض ممثلي الدول، والبعثات الدبلوماسية العاملة في «جنيف»، وممثلي العديد من المنظمات والهيئات الدولية، بهدف تعزيز آلية عمل اللجنة الوطنية للتحقيق، ومدها بكل الخبرات والمعارف والمعلومات والقدرات التي من شأنها المساعدة على أداء مهامها.

تاسعا: وقائع الادعاءات بالانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تم توثيقها ورصدها والتحقيق فيها خلال الفترة من ٣١ يوليو ٢٠١٦ إلى ٣١ يناير ٢٠١٧:

استمرت اللجنة الوطنية في أداء المهام الموكلة إليها رغم الصعوبات الناشئة عن استمرار النزاع المسلح في المحافظات اليمنية وتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، حيث قام فريق الرصد التابع للجنة - المتواجد في كافة المحافظات - برصد وتوثيق العديد من الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما حرصت اللجنة منذ البداية على وضع تصنيف للانتهاكات التي تعمل على رصدها والتحقيق فيها، وتم صياغة ورقة مرجعية للراصدين والمحققين لتحديد أشكال الانتهاكات التي تقع عادة تحت كل قانون منهما، وذلك استنادا للمواثيق الدولية الأساسية الخاصة بقانون حقوق الإنسان التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية، واتفاقيات جنيف الأربع والبرتوكولان المضافان لهما، إضافة إلى قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، وذلك بالاعتماد على التكييف المتفق عليه للنزاع الدائر

حاليا في اليمن، والذي يعد نزاعا مسلحا غير دولي، حيث رأت اللجنة انطباق قواعد والتزامات البرتوكول الثاني المتعلق بالحرب المسلحة الغير دولية والمادة (٣) المشتركة باتفاقيات جنيف، إضافة إلى نصوص وأحكام الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، مع عدم المساس بالمبادئ العامة والأساسية لحقوق الإنسان وهي الحق في الحياة والكرامة ومنع الاستعباد.

كما قام أعضاء اللجنة بكتابة وثيقة مرجعية قانونية لتحديد هوية أطراف النزاع بالاعتماد على توصيف الصراع في اليمن عبر قرارات مجلس الأمن، وقراءة المجتمع الدولي، وذلك لربط نتائج التحقيق بالجهات والأطراف المتسببة وفقا لما يصل للجنة من أدلة واستماع للضحايا والشهود والخبرة وتفحص الوثائق وردود الأطراف المعنية .

- وقد اعتمدت اللجنة - بشكل رئيسي ومباشر - على عملية التوثيق وجمع المعلومات عبر آليتها الداخلية المتمثلة براصديها المنتشرين في عموم المحافظات، والذين يقومون برصد وتوثيق الكثير من ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي يجرمها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتشيد اللجنة بفريق الراصدين التابع لها، وقدرتهم على العمل في الميدان رغم كل الظروف والمعوقات، واستطاعتهم الوصول إلى مناطق الانتهاكات، لاسيما المناطق المتضررة بالنزاع المسلح، هذا بالإضافة إلى عدد من الوسائل الأخرى التي اعتمدت عليها اللجنة في مجال الرصد والتوثيق والتحقيق،
- وصل عدد الادعاءات التي تم رصدها وتوثيقها خلال الفترة التي يغطيها التقرير (٦,٤٧٩) حالة ادعاء، من بينها (٣,٠١٥) حالة ادعاء انتهاك تم رصدها وتوثيقها من قبل راصدي اللجنة، و(٣,٤٦٤) حالة ادعاء تم استلامها من قبل منظمات المجتمع المدني.
- تم الانتهاء من التحقيق في (٢,٥١٣) حالة ادعاء انتهاك من إجمالي ما وصل إلى اللجنة خلال الفترة المذكورة أعلاه،
- تم إجراء (٦٠٣٠) مقابلة مع الضحايا وذويهم والشهود والمبلغين والخبراء تم اثباتها بمحاضر واستمارات رسمية معتمدة من اللجنة، وتمت أرشفتها الكترونيا في قاعدة بيانات اللجنة كما تم حفظها ورقيا في أرشيف اللجنة الرسمي،
- تم تقسيم وقائع الادعاءات التي رصدتها وحققت فيها اللجنة وفقا للقانون إلى انتهاكات متعلقة بالقانون الدولي الإنساني وانتهاكات متعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى النحو المبين ضمن هذا التقرير.

أولا: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

نتيجة لاستمرار النزاع المسلح في اليمن وانتشاره في العديد المناطق، رصدت اللجنة وقامت بالتحقيق في العديد من أنواع الانتهاكات المصنفة وفقا للقانون الدولي الإنساني ومن أهمها: استهداف المدنيين، وتجنيد الأطفال، وزرع الألغام، واستهداف الطواقم الطبية والمنشئات الصحية، إضافة إلى استهداف الأعيان الثقافية وتفجير المنازل والتهجير القسري للمدنيين.

1. استهداف المدنيين:

أ) استهداف المدنيين (قتل):

وصل عدد حالات القتل الناتجة عن استهداف المدنيين التي تم رصدها وتوثيقها والتحقيق فيها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد (١,١٨١) حالة ادعاء، سقط فيها (٨٦٠) رجل و(١٠٠) امرأة و(٢٢١) طفل.

ب) استهداف مدنيين (إصابات):

وثقت اللجنة وقامت بالتحقيق في عدد (٢,٦٩٧) حالة ادعاء بوقوع إصابات بضحايا من المدنيين جراء استهدافهم في مناطق سكنية بعدد من المحافظات، من بينهم (٢,٢٢٧) رجل و(١٧٠) امرأة و(٣٠٠)) طفل، وتوزعت الإصابات ما بين جسيمة وبسيطة. ولا شك أن ضخامة هذه الأرقام تعكس عدم التزام أطراف النزاع في اليمن بضوابط حماية المدنيين، والتمييز بينهم وبين المقاتلين، لاسيما النساء والأطفال المشمولين بالحماية المضاعفة كونهم من الفئات التي لم تحمل السلاح في اليمن.

نماذج للتحقيق في ادعاءات استهداف المدنيين

أ) نماذج للتحقيق في ادعاءات استهداف المدنيين المرتكبة من قبل ميليشيات الحوثي وقوات صالح:

١. حادثة المنصورة – عدن- بلوك ٤، ٥ وعمائر الجيش:

تتلخص الواقعة - وفقا للوثائق التي حصلت عليها اللجنة وإفادة الشهود وأقوال أسر الضحايا والجرحى وسكان الحي الذين تم الاستماع لهم من قبل المحققين والراصدين – أنه بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠م سقطت قذائف كاتيوشا بين بلوكي (٤، ٥) وعمائر الجيش في نهاية شارع السجن المركزي بالمنصورة وبالقرب من محل بن موته للكهربائيات بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠م مم أدى لسقوط (١١) قتيل و(١٥) جريح، حيث نقل المصابين لمستشفيات أطباء بلا حدود والنقيب و٢٢ مايو.

وبحسب أقوال الشهود (ح.ع.ع.أ) و (أ.أ.ج.ع) و (م.ع. م) فإن عددا من قذائف الكاتيوشا تم إطلاقها من اتجاه منطقه المشاريع العسكرية (البساتين)، والتي كانت تقع تحت سيطرة ميليشيات الحوثي وقوات صالح وحلفائهم، هذا في حين أن الثابت من خلال معاينة اللجنة لمكان وقوع القذائف أن الموقع هو حي سكني. وبحسب إفادة الشهود من سكان الحي، لم تكن توجد في الحي أية أهداف عسكرية وثكنات للمقاومة. وقد وجه أهالي الضحايا والمصابين الاتهام لميليشيات الحوثي وقوات صالح، كما أكدت الأدلة التي توصلت إليها اللجنة - ومنها بقايا المقذوفات ورأي الخبير العسكري والعديد من الأدلة الأخرى المحفوظة في ملف القضية لدى اللجنة - صحة هذا الاتهام ومسؤولية جماعة الحوثي وقوات صالح عما نتج عنه.

٢. استهداف أحياء سكنية في وادي المدام (تعز):

تتلخص الواقعه في انه بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٢ شهد حي وادي المدام بمديرية القاهرة بمحافظة

تعز سقوط عدد من القذائف على الحي مما أدى إلى سقوط (١١) مدني من بينهم (٥) قتلى (٤) منهم نساء، بالإضافة إلى (٦) جرحى، وتضرر عدد من المحلات الخاصة بالمواطنين وإتلاف سيارة صالون كانت في نفس المكان.

وبحسب مضمون شهادة كل من (ن.ا.س.ع) و(ا.م.ع.ي) و(ا.ع.ن،) أنه في حوالي الساعة (١٢:٣٠) من يوم ٢٠١٦/٦/٢٢م سقطت قذيفة في الشارع فوق السائلة بجوار منزل (أ.ق.م)، أثناء عودة الناس من السوق، كما هو الحال في شهر رمضان. وصادف وجود ماره من النساء. ونتج عن ذلك مقتل (٤) نساء وشخص آخر من أهالي الحارة و(٦) جرحى. وجاء في أقوالهم أن القذيفة كانت من اتجاه شارع الخمسين، حيث يسيطر ويتمركز مسلحين ميليشيات الحوثي وقوات صالح. ويعد الحي من الأحياء المكتظة بالسكان الذي وليس فيه أي وجود عسكري أو أي ثكنة عسكرية للمقاومة.

ومن خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وبحسب ما تضمنته نتائج التحقيق المحفوظة في ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، ثبت لدى اللجنة أن الجهة المرتكبة للانتهاك هي ميليشيات الحوثي وقوات صالح.

٣. واقعة استهداف حارة القرية في عصيفرة - محافظة تعز

تتلخص الواقعة بحسب ما هو ثابت لدى اللجنة بسقوط صاروخ كاتيوشا على حارة القرية منطقة «عصيفرة» تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٠ نتج عنها (١٠) قتلى بينهم (٩) أطفال، . وتعتبر حارة القرية في مدينة تعز من الأحياء المكتظة بالسكان والتي يقطنها مدنيين من الفئات الفقيرة جدا، ويحد هذه الحارة شرقا مقبرة السعيد الملاصق لمسجد وكلية السعيد بمنطقه «عصيفرة»، وشمالا شارع وادي القاضي حارة المسبح، وجنوبا شارع المغتربين. وكان وقت سقوط الصاروخ في الساعة (٥ عصرا)، وهو الوقت الذي يخرج فيه الأطفال عادة من مدارسهم المسائية مما تسبب في سقوط معظم الضحايا من الأطفال، كما نتج عن سقوط الصاروخ تدمير أجزاء من منازل (ص.م.م) و(م. م)، وهي من المنازل البسيطة وإتلاف باص المواطن (ع.غ)، وباص المواطن (ع.م.غ).

وبحسب مضمون شهادة الشهود (أ.م.س)، (خ. م.غ)، (ع.ع.ع) و (ع.ح.ق.م)، أنه في حوالي الساعة الخامسة عصرا من يوم ٢٠١٥/٨/٢٠م، سقط صاروخ كاتيوشا أثناء ما كان أطفال الحارة يلعبون كرة القدم أمام مدرسة العلا الأهلية، حيث شوهد دخان كثيف أمام دكان الخضمي، والذي تضررت كافة البضاعة الموجودة فيه، وعند حضورهم شاهدوا أشلاء ممزقه وجثث مبعثره للضحايا الأطفال.

وعند معاينة اللجنة لمكان سقوط القذيفة، وجدت أن المكان هو حي سكني، ولم يكن يوجد في المنطقة أي تواجد عسكري أو آليات عسكرية تابعة للمقاومة التي تسيطر على المنطقة، كما لا يمكن أن تكون هناك اشتباكات قريبة من المكان كونه بعيد جدا عن مواقع الاشتباكات التي تدور في محيط المدينة. وقد أكدت شهادات الشهود أن الصاروخ أطلق من اتجاه منطقه «الجندية بالحوبان»، وهي المنطقة التي يسيطر عليها جماعة الحوثي وحلفائهم. وأكد الخبير العسكري التابع للجنة في محافظة تعز (أ.ع.ب)، أنه من خلال المعاينة لبقايا المقذوف والأثار

التي خلفها، أن المقذوف من نوع صاروخ «كاتيوشا»، وهي تطلق عادة من عربة تحمل (٤٠) صاروخا، واقل مسافة لها (٣٠ كم)، وأن الصاروخ تم إطلاقه من اتجاه «الجند» أو «الستين»، وهي مناطق تسيطر عليها ميليشيات الحوثي وقوات صالح، وأن هذا النوع من الصواريخ يحدث عند سقوطه حروق في الضحايا، وأنها تنفجر إلى شظايا.

ومن خلال التحقيقات التي تمت في هذه القضية وما تم التوصل إليه من أدله ثبت لدى اللجنة أن الجهة المتسببة للانتهاك هي ميليشيات الحوثي وقوات صالح المتمركزة في مناطق «الجندية» و«الحوبان».

٤. واقعة استهداف مدنيين في حي شعب الدبا جوار «مسجد السلام» مديرية «صالة» محافظة تعز:

تتلخص وقائع الحادثة انه في حوالي الساعة (٦:٣٠) مساءا بتاريخ ٢٠١٦/٤/٨م، سقطت قذيفة هاون أثناء خروج المصلين من صلاة المغرب، وتطايرت شظايا القذيفة في مكان وقوعها، مما أدى لإصابة المتواجدين في الشارع، ونتج عن ذلك سقوط (١٤) ضحية من بينهم (٢) قتلى و(١٢) جريحا.

وبحسب مضمون أقوال الشهود: (م.ا.س)، (ي.ن.م)، (ا.ع.ن) و(ق.ع.م)، أكدوا أنه حوالي الساعة السادسة والنصف بعد صلاة المغرب بتاريخ ٢٠١٦/٤/٨م سقطت قذيفة هاون أثناء خروج المصلين من المسجد، ونتج عنها إصابة المواطنين المتواجدين في نفس المكان وبعض الأطفال الذين كانوا يلعبون، وأن إطلاق الصاروخ تم من أماكن تمركز وسيطرة مليشيات الحوثي وقوات صالح في القصر الجمهوري، وأن الحي يتم استهدافه بشكل مستمر.

ومن خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا ورأي الخبير العسكري التابع للجنه، تبين أن الجهة المتسببة للانتهاك هي مليشيات الحوثي وقوات صالح المتمركزة في «القصر الجمهوري» و«تبة السلال».

٥. استهداف مناطق مدنية في «دار سعد» بمحافظة «عدن»[1]:

مكان حصول الواقعة هو عدد من المساكن في أحياء وشوارع «دار سعد» الآهلة بالسكان، وذات الكثافة سكانية عالية، وبالتحديد في أحياء «دار سعد الشرقية» و«شارع الميدان» وشوارع بجانب «مسجد شيخان». وتخلص الواقعة في سقوط ضحايا من جراء قصف بقذائف الكاتيوشا والهاون على تلك الشوارع بشكل متكرر على منطقة «دار سعد» بالتواريخ (١،٤،٦،٧،١١،١٨،١٩،٢٠،٢١،٢٢،٢٤) من شهر (٧) ٢٠١٥م في الأوقات من الفجر والصباح والظهيرة ومنتصف الليل، ونتج عن تلك القذائف سقوط (٥٦) قتيلا منهم (١٥) طفلا و(٨) نساء، إضافة إلى (٨٩) جريحا، منهم (١٦) طفلا و(١٧) امرأة.

وقد جاء بأقوال الشاهد (ح.م. غ. أ)، والذي يسكن بدار سعد شارع الميدان، بأنه بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٩م (ثالث أيام العيد) الساعة الثامنة صباحا، أنه تفاجأ بسقوط قذيفة هاون انفجرت بجانب بقالة صالح الحضرمي، واشتعلت سيارة المواطن (م.م)، وأحدثت إصابات

1- إحدى مديريات محافظة عدن محادة لمحافظة لحج

بالمواطن (م.أ)، و(و.أ)، وآخرين. وأثناء ما كان المواطنين منشغلين بما حدث، وبعد نصف ساعة تقريبا، سقطت قذيفة أخرى بالقرب من التجمع نتج عنها سقوط (١٠) قتلى وعدد من الجرحى، وتم إسعاف المصابين إلى مستشفيات أطباء بلا حدود والنقيب، إلا أن القذائف توالت تباعا على المنطقة وأحدثت قتلى وجرحى بشارع الميدان والتوبة وبالشرقية.

وجاء بأقوال الشاهد (م. أ. م.أ)، يسكن بشارع الميدان، بأنه بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٩م كان بجانب منزلة الذي يبعد عن مكان الحادثة (٢٠) مترا، وعلى صوت وقوع القذائف وصياح الناس، توجه إلى موقع الحادث، وشاهد الناس يحملون جثث ومصابين بسبب سقوط قذائف الهاون وكاتيوشا. وأفاد أن ذلك القصف أتى من الأماكن التي تتمركز فيها ميليشيات الحوثي وقات صالح.

وجاء بأقوال الشهود (م. س. ن) و (م. ع. ح) (م. س. ق. ٥)، وهم من سكان المناطق التي سقطت فيها القذائف، بأن ميليشيا الحوثي وقوات صالح قاموا بإطلاق عدة قذائف متتالية - وبشكل مكتف - على أحياء «بدار سعد» منها «شارع الميدان» وشوارع بجانب «مسجد شيخان» وبالشرقية، وأحدثت القذائف العديد من القتلى والجرحى بين المدنيين. وأفادوا أن هذه المناطق هي مناطق مدنية مأهولة بالسكان وبعيدة عن أي أعمال عسكرية وبعيدة عن أي مقاومة، وكان إطلاق تلك القذائف بشكل عشوائي دون تمييز، ومن الجهات التي تتواجد فيها ميليشيات الحوثي وقوات صالح.

تبين للجنة من خلال سماع أقوال الضحايا وذوي الضحايا والمبلغين والشهود، ومن خلال النظرة الفاحصة لآثار بعض القذائف في الأماكن التي تم قصفها كموقع بقاله الحضرمي، والأثار التي وجدت على السيارة التي تواجدت بجانب البقالة، وانتشار الشظايا على جدران وأبواب المنازل الحديدية، أن القذيفة أطلقت من اتجاه «شرق غرب»، وهي اتجاه جولة الكراع وحتى الهناجر، وهي أماكن كانت تحت سيطرة ميليشيات الحوثي وقوات صالح وحلفائهم، كما أوضحتها الصور الفوتوغرافية وبقايا تلك القذائف التي تم تحليلها من قبل اللجنة. وقد تضمن الادعاء قيام مليشيات الحوثي وقوات صالح - من مواقع كانوا يسيطرون عليها شمال شرق دار سعد وشمال غرب أحواش درهم وجولة الكراع مرورا بمنازل المغتربين والمزارع حتى منطقة اللحوم – بقصف المنطقة بقذائف الهاون والكاتيوشا بصورة متتالية ولعدة أيام.

وقد خلصت اللجنة من خلال التحقيقات التي قامت بها في الواقعة إلى مسؤولية ميليشيات الحوثي وقوات صالح عن ارتكاب تلك الانتهاكات الذي نتج عنها العديد من القتلى والجرحى في منطقة دار سعد.

٦. استهداف مركز فرح مول التجاري في حارة المسبح «مديرية القاهرة» بمحافظة تعز

تتلخص الواقعة في انه وبتاريخ ٢٠١٥/٥/١٩م سقطت عدة قذائف وسط حي المسبح السكني، وبالتحديد في مركز فرح مول التجاري الملاصق لمستشفى التعاون، ونتج عن ذلك سقوط (١٢) ضحية منهم (٥) قتلى بينهم امرأتين و(٧) جرحى.

وقد أكدت مضمون إفادة الشهود: (٥.م.م) ، (م.ع.س) ، (خ.م.س) و (ا.ع.م.م) ، أنه في حوالي

(٦:٣٠) مساء بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٩م سقطت قذيفة على مركز فرح مول التجاري أثناء ما كان المواطنين من النساء وأرباب الأسر يشترون احتياجاتهم داخل المركز استعدادا للاحتفال بعيد الأضحى، حيث سقطت القذيفة الأولى بجوار المركز وعندما تجمع الناس لإسعاف الضحايا سقطت القذيفة الثانية بنفس المكان وخلف ذلك سقوط ١٢ ضحية ، حيث شوهدت جثث النساء والأشلاء متناثرة على الأرض، والدماء تسيل وتملا المكان، وآثار دمار كبير في المحل وإحدى المنازل المجاورة التي كان يقف أمامها بعض من هبوا للإسعاف .

ومن خلال إجراء التحقيق الميداني التي قامت بها اللجنة، وبحسب ما ورد في أقوال الشهود وذوي الضحايا والمبلغين، ونظرا لكون منطقة سقوط القذائف هي من المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات الحوثي وقوات صالح، ولكونها وبحسب معاينة المكان من قبل فريق التحقيق التابع للجنه منطقه مدنيه بعيده عن مناطق الاشتباكات ولا يقع ضمنها أي هدف عسكري، فإن الجهة المتسببة بالانتهاك هي مليشيات الحوثي وقوات صالح المتواجدة في منطقة الحوبان[1] .

ب) ادعاءات الانتهاكات المرتكبه من قبل التحالف العربي (قصف الطيران):

١) استهداف طيران التحالف حي الأحمدي بمدينة خور مكسر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥م:

تتلخص الواقعة في أنه بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠م، وأثناء المعارك ما بين المقاومة من جهة وميلشيات الحوثي وقوات صالح من جهة أخرى، وخلال المعارك الدائرة بحي الأحمدي بخور مكسر، قام طيران التحالف بتوجيه عدة ضربات جوية لعدد من المواقع التابعة لمليشيات الحوثي وقوات صالح المتواجدة في مطار عدن وحتى جولة العريش. وفي الساعة (٨) من مساء نفس اليوم سقط صاروخ في ركن عمارة الكوشاب على الخط الرئيسي الرابط بين صيرة ومثلث المطار، حيث كان يتجمع عادة شباب الحي وأدى لسقوط (١٠) قتلى.

استمع المحققين التابعين للجنة إلى أقوال ذوي الضحايا وأقربائهم والشهود وهم (س. ق .أ) و(م.ع.ا) و(ن.ع.م.س) و(ا.ح.ن) و(ا.م) و(م.ا) و(م.ع)، والذين أفادوا بأنهم شاهدوا الطائرة، وهي تقصف الموقع الذي تجمّع فيه الشباب، وأكدوا في أقوالهم أن الموقع الذي تم فيه قصف الطيران هو موقع سكني ولا توجد فيه أي أعمال عسكريه ، وبالرغم من توجيه الجنة طلب استيضاح حول الواقعة إلى قوات التحالف، إلا إنها لم تتلقى أي رد من قبل قوات التحالف حتى الآن، وهو ما استدعى من اللجنة إسناد مسؤولية هذه الواقعة إلى قوات التحالف العربي وذلك بحسب ما تضمنته الأدلة والتحقيقات حتى يرد من التحالف العربي أو فريق تقييم الحوادث المشترك تقريرهم عن ملابسات هذه الواقعة وفقا للآلية التي تم اعتمادها بين اللجنة والفريق.

٢) واقعة قصف منزل فكري محمد علي عاصم بمنطقة تبيشعه[2] بلاد الوافي

1- أحد مناطق محافظة تعز، تقع تحت سيطرة مليشيات الحوثي وقوات صالح.

2-قرية تتبع مديرية جبل حبشي

مديرية جبل الحبشي[1] محافظة تعز:

تتلخص الواقعة أنه في الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠١٦/٣/٢٥م سقط صاروخ طيران على منزل (ف.م.ع)، وأدى إلى مقتل (١٠) أشخاص وتدمير المنزل المكون من دورين.

وبحسب إفادة الشهود :(ر.م.م)، (ج.ع.م)، (ع.ع.س) و (ع.ج.ع)، فإنه في يوم الجمعة الساعة السابعة إلى ربع كان هناك تحليق للطيران استمر لمدة ربع ساعة فوق منطقة «قرية تبيشعه بلاد الوافي» بتعز، وبعدها أطلق صاروخ من الطائرة سقط على منزل الضحية، مما أدى إلى تدميره بالكامل وقتل من فيه، وأن المكان الذي تم فيه القصف ليس منطقه اشتباك، ولا يوجد فيه أي تمركز لأي مسلحين أو معدات عسكرية.

وتبين من خلال التحقيق التي قامت بها اللجنة أن الادعاء بالانتهاك ناتج عن قصف طيران، وأن الجهة المسؤولة عن ذلك هي قوات التحالف العربي كون الطيران الوحيد المسيطر على أجواء المنطقة محل الاستهداف هو طيران التحالف. وقد تم التخاطب من قبل اللجنة مع قيادة التحالف العربي للإفادة عن الواقعة إلا أنه لم يصل اللجنة رد حتى الآن. وبانتظار ما يرد من فريق تقييم الحوادث المشترك عن ملابسات هذه الواقعة وفقا للآلية التي تم اعتمادها بين اللجنة والفريق.

٣) واقعة قصف منطقة طهرور مديرية تبن – محافظة لحج:

تتلخص الواقعة بأنه وأثناء اشتداد المعارك ما بين المقاومة الشعبية من جهة وميلشيات الحوثي وقوات صالح بمحافظة لحج، لجأ عدد من الأسر النازحة من مدينة الحوطة إلى مدرسة عمر بن عبدالعزيز المعروفة باسم «طهرور» في مديرية «تبن» وبتاريخ ٢٠١٥/٧/٩م، قامت أحد الطائرات التابعة لقوات التحالف بقصف المدرسة مما تسبب في سقوط (٢٢) شخص بين قتيل وجريح.

وبحسب ما ورد في شهادة الشهود (أ.س.س)، و(ع.م.ص.ع)، و(م.ص.م)، و(ف.ع.س)، و(ص.ن.ع)، و(س.ت.ع)، وجميعهم من شهود الواقعة وضحاياها الجرحى، أنه بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩م، قامت أحد الطيارات التابعة لطيران التحالف بقصف المدرسة عن طريق إطلاق صاروخ وقع في مبنى المدرسة، وأنه لم يكن في المدرسة أو بجانبها أي ثكنة عسكرية، كما أنه، وبحسب ما ورد في تقرير الخبير العسكري التابع للجنة الذي قام بالاطلاع على شظايا الصاروخ المتبقية والذي أكد أنه من نوع الصواريخ التي تم إطلاقها من قبل الطيران العسكري، وحيث أن قوات التحالف هي القوة الوحيدة المسيطرة على الأجواء اليمنية خلال تلك الفترة، ونظرا لعدم استلام اللجنة أي رد من قبل قوات التحالف فقد رأت اللجنة إسناد مسئولية الواقعة إلى الطيران التابع لقوات التحالف العربي حتى يرد من التحالف العربي أو فريق تقييم الحوادث المشترك تقريهم عن ملابسات هذه الواقعة وفقا للآلية التي تم اعتمادها بين اللجنة والفريق.

٤) واقعة قصف حي الجليلة في مدينة اب – محافظة اب

تتلخص الواقعة في أنه بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢م وفي حوالي الساعة الرابعة عصرا، كان طيران

1- أحد مديريات محافظة تعز

التحالف يقصف الصالة المغلقة التي في مدينة «اب»، والتي تم استخدامها من قبل مليشيات الحوثي وقوات صالح كثكنه عسكرية ومخزن للأسلحة، وأثناء القصف سقط عدة صواريخ على منزل الضحية محمد عبده البعسي القريب من الصالة المغلقة، ونتج عن ذلك انهيار منزل الضحية مما أدى إلى مقتل (٩) وإصابة (١).

وبحسب شهادة الشهود: (أ.أ.ج.ع) و (س.ع.أ)، أنه في يوم الأحد الموافق ٢٠١٥/٤/١٢م سمع الشهود تحليق طيران التحالف العربي في أجواء محافظة «اب»: وبعد ذلك فوجئوا بالطيران يقصف مرتين الأولى استهدفت الصالة الرياضية المغلقة المتواجد فيها مليشيات الحوثي وقوات صالح، والثانية استهدفت منزل الضحية عبد علي البعسي، وشاهدوا سقوط وتهدم المنزل فوق ساكنيه، وتم إسعاف (ح.ع.ع.أ)، وكان مصاب بالظهر، وتم إخراج فتاتان من تحت الأنقاض من العائلة. وفي اليوم الثاني تم انتشال جثث بقية الأسرة وهم: عبده علي محمد حزام، عبد الرحمن عبده علي، ريم عبده علب محمد، حمزة محمد عبده البعسي، افتكار عبده محمد حزام، سليم يحي احمد عبد الله، ملوك محمد علي عبد الله، عنبر عبده علي محمد وأفنان يحي احمد. وقد تم نقلهم إلى هيئه مستشفى العام الثورة – اب. وقد أوضحت المستشفى أن دخول الجثث كان بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٣م وتاريخ الوفاة ٢٠١٥/٤/١٢م بتوقيع الطبيب المختص ومدير الإحصاء والتخطيط بمستشفى الثورة – اب.

ومن خلال إجراءات التحقيق التي قامت بها اللجنة تبين أن الادعاء بالانتهاك ناتج عن قصف الطيران، بسبب استهداف التحالف للصالة الرياضية المغلقة نتيجة استخدام ميليشيات الحوثي وقوات صالح للصالة - التي تقع بجانب منازل المدنيين - كثكنة عسكرية. وقد تم مخاطبة قيادة قوات التحالف العربي حول هذه الواقعة للإفادة، ولم يصلنا الرد حول ذلك حتى تاريخه، وبانتظار ما يرد من فريق تقييم الحوادث المشترك عن ملابسات هذه الواقعة وفقا للآلية التي تم اعتمادها بين اللجنة والفريق.

٥) واقعة صالة العزاء «صنعاء»:

وتتلخص الواقعة أنه في يوم السبت ٢٠١٦/١٠/٨م في صنعاء في منطقة بيت بوس شارع الخمسين، وتحديدا في «الصالة الكبرى»، وبمناسبة تقديم واجب العزاء في وفاة والد اللواء / جلال علي الرويشان. وفي حوالي الساعة (٣) عصرا، تم قصف صالة العزاء بصاروخين مما أدى إلى سقوط (١٤٠) قتيلا و(٥٢٥) جريحا.

وبحسب شهادة شهود الواقعة وهم الشاهد (س.أ.م.ح)، أفاد بأنه كان مرافقا لأحد القادة العسكريين الذين تواجدوا في القاعة بمناسبة العزاء، وأنه سمع صوت طائرة، ثم سمع صوت الانفجار، ولم يشعر بعدها بشيء، وأفاق على دخان وحريق وجثث متناثرة. كم أفاد الشاهد (م.ع.ح)، ويعمل حارس لعمارة مجاورة للصالة، أنه سمع صوت انفجار قوي اهتز له المكان، وتناثر زجاج العمارة، وخرج ليرى ما حدث، فشاهد القاعة (الصالة) تحترق، ثم سمع صوت طائرة تحلق وشاهد بعد ذلك الانفجار الثاني. فيما أفاد الشاهد (ج.م)، وهو أحد طلاب الجامعة اللبنانية المجاورة للصالة، أنه خرج من الجامعة الساعة (٣:١٠) عصرا، وسمع صوت صاروخ وانفجار، ثم سمع صوت طائره وانفجار ثاني. وقد أفاد الشاهد الرابع

(ع.أ)، ويعمل عقيدا في القوات الجوية، بأنه أثناء سقوط الصاروخ الأول سقط ضحايا قتلى، وتفتحت النوافذ، وتحطمت الزجاج، وقفز هو من أحد النوافذ ناجيا بنفسه قبل حصول الغارة الثانية.

وقد سارعت اللجنة منذ اللحظة الأولى لحصول الواقعة بتكليف راصديها في أمانة العاصمة للنزول ومعاينة المكان والاستماع للضحايا والشهود، وكذلك الانتقال إلى المستشفيات التي استقبلت القتلى والجرحى لاستلام كشوفات رسمية بالضحايا، موضحة أنواع الإصابات وحجمها، تلا ذلك مخاطبة اللجنة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مكتب (اليمن) بطلب التعاون مع اللجنة، ومدها بخبراء متخصصين في مجال المتفجرات، وتسهيل نزول أعضاء اللجنة للتحقيق الميداني، إضافة إلى مخاطبة التحالف العربي لموافاتها بكافة المعلومات المتعلقة بالحادثة، كما تم التخاطب مع قيادة مليشيات الحوثي وقوات صالح في العاصمة «صنعا» لطلب التعاون مع راصدي اللجنة وتسهيل إجراءات التحقيق فيها، إلا أن اللجنة لم تحصل على ردود من قبلهم حتى الآن.

وقد استمرت اللجنة بالتحقيق في الواقعة برغم الصعوبات التي واجهتها، وتم الاستماع إلى إفادات العديد من الشهود والضحايا، كما تم الاطلاع على البيان الصادر من قبل فريق تقييم الحوادث التابع لقوات التحالف العربي، والمسلم إلى اللجنة في الاجتماع المنعقد بين الطرفين بتاريخ ٢٠١٧/١/١٥م، والذي تضمن النص على أن جهة تابعة لرئاسة هيئة الأركان العامة اليمنية قدمت معلومات إلى مركز توجيه العمليات الجوية في الجمهورية اليمنية - تبين لاحقا أنها مغلوطة - عن وجود قيادات حوثية مسلحة في موقع محدد بمدينة صنعاء، وبإصرار منها على استهداف الموقع بشكل فوري باعتباره هدفا عسكريا مشروعا، قام مركز العمليات الجوية بالجمهورية اليمنية بالسماح بتنفيذ عملية الاستهداف بدون الحصول على توجيه من الجهة المعنية في قيادة قوات التحالف لدعم الشرعية، ومن دون اتباع الإجراءات الاحترازية المعتمدة من قيادة قوات التحالف، والتأكد من عدم وجود الموقع ضمن المواقع المدنية محظورة الاستهداف، ووجه مركز توجيه العمليات الجوية في الجمهورية اليمنية أحد الطائرات الموجودة بالمنطقة لتنفيذ المهمة، كما اطلعت اللجنة على البيان الصادر من قبل قيادة القوات المسلحة اليمنية، والذي تضمن النص على أن وزارة الدفاع وهيئة رئاسة الأركان اليمنية اطلعت على وثائق التحقيق التي أعلنها فريق تقييم الحوادث المشترك، وأعرب عن تقديره للجهد الذي بذلة أعضاء التحقيق، ويؤكدون على حرصهم على الكشف عن ملابسات الحادث، وعن إكمال التحقيقات الداخلية التي ستجريها وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان، كما قامت اللجنة بالتواصل مع رئاسة هيئة الأركان اليمنية، وطلبت الاستيضاح حول ملابسات الواقعة، وذلك من خلال المذكرة المؤرخة بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٨م، والذي تم الرد عليها شفاهة من قبل رئاسة هيئة الأركان، بأن هناك تحقيق داخلي تجرية وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان، وبمجرد الانتهاء منه سيتم موافاة اللجنة بنتيجة التحقيقات، وبتاريخ ٢٠١٧/٢/١٣م تم الاجتماع بين فريق اللجنة المكلف بالنزول للتحقيق بالواقعة إلى محافظة مأرب والمعنيين في رئاسة هيئة الأركان، والذين أفادوا اللجنة عبر محضر تم توقيعه من قبلهم مؤرخ في

٢٠١٧/٢/١٣م بأنه وبمجرد حصول واقعة استهداف الصالة الكبرى في صنعاء، تم تكليف لجنة من قبل رئاسة الجمهورية للتحقيق فيها، وأن اللجنة المكلفة بالتحقيق قامت بإجراء التحقيق الداخلي مع جميع المعنيين في القوات المسلحة وهيئة رئاسة الأركان، ونتج عن ذلك توقيف عدد من المشتبه بهم على ذمة القضية، وتم إحالتهم مع كافة الوثائق إلى القضاء العسكري باعتباره الجهة المختصة للنظر في القضية والتحقيق فيها.

من خلال إجراءات التحقيق التي قامت بها اللجنة تبين أن المتسبب في هذه الواقعة هي قوات الطيران التابعة للتحالف العربي ووزارة الدفاع وهيئة الأركان اليمنية التي أمدت طيران التحالف بالإحداثيات عن الموقع محل القصف.

وترحب اللجنة بالإجراءات التي قامت بها هيئة الأركان ووزارة الدفاع وكذا فريق تقييم الحوادث المشترك، إلا أنها ترى ضرورة استكمال التحقيقات مع المشتبه بهم في القضية، وإحالة المتهمين بالتسبب في رفع الإحداثيات إلى المحاكمة مع ضرورة المبادرة إلى تعويض الضحايا، وعلاج الجرحى من قبل قوات التحالف والحكومة اليمنية، كما تؤكد اللجنة على ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الوقائع المؤسفة.

٦) وقائع أخرى أقر فريق تقييم الحوادث باستهدافها من قبل طيران التحالف عن طريق الخطأ:

تجدر الإشارة هنا أيضا إلى أنه وبحسب البيانات المسلمة إلى اللجنة من قبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع لقيادة التحالف في الاجتماع المنعقد بين الطرفين بتاريخ ٢٠١٧/١/١٥م، فقد تضمنت تلك البيانات ما يفيد توصل الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى أن هناك (٨) وقائع على الأقل تم استهدافها من قبل طيران التحالف عن طريق الخطأ وهذه الوقائع تشمل: الادعاء بقصف مرفق شعاره الطبي بمحافظة صعدة، وواقعة قصف مستشفى عبس بمحافظة حجة، وواقعة قصف الشارع الرئيسي بمدينة صعدة، وواقعة استهداف مصنع تعبئة مياه الشام بمحافظة حجة، وواقعة قصف بير في قرية بيت سعدان محافظة صنعاء، وتضرر جامعة سبأ نتيجة القصف على مبنى مجلس النواب الجديد، وواقعة قصف منزلين بحي السبعين في صنعاء، ومركز الحياة الطبي بمحافظة صعدة، وواقعة قصف المجمع السكني بالمخا محافظة تعز، كما تضمنت البيانات الإشارة إلى استعداد قيادة التحالف تقديم التعويضات المناسبة لذوي الضحايا والمتضررين من خلال التقدم بطلباتهم الرسمية إلى لجنة جبر الضرر المعنية بمثل هذه الحالات، ومن جانبها تعتبر اللجنة أن ما ورد في هذه البيانات محل تقدير من قبلها، وترى ضرورة استكمال التحقيقات من جانبها في الوقائع المذكورة، وذلك حرصا منها على حماية حقوق الضحايا وتحديد ظروف وملابسات كل واقعة.

٢) تجنيـــــد الأطـــفال:

يعـد تجنيـد الأطفـال مـن الانتهاكات الجسـيمة التـي تحظرهـا التشريعـات الوطنيـة والمواثيـق الدولية المعنيـة بحمايـة الأطفـال، وعـلى وجـه الخصـوص «قانـون حقـوق الطفـل اليمنـي»، وكـذا «اتفاقيـة حقـوق الطفـل» المصـادق عليهـا مـن قبـل الجمهوريـة اليمنيـة، بالإضافـة إلى «البرتوكـول الاختيـاري الملحـق بالاتفاقيـة» والـذي يحظـر اسـتخدام الأطفـال في النزاعـات المسـلحة وتجنيدهـم والمصـادق عليـه مـن قبـل الجمهوريـة اليمنيـة، ولهـذا فقـد اهتمـت اللجنـة بهـذا النـوع مـن الانتهاكات لاسـيما مـع توافـر الكثـير مـن صـور اسـتخدام الأطفـال أثنـاء النـزاع سـواء مـن خـلال المشـاركة المبـاشرة في القتـال أو في تقديـم العـون للمقاتلـين، مـما تسـبب في تعريـض الأطفـال للخطـر. وفي هـذا الجانـب فقـد رصـدت اللجنـة خـلال الفـترة التـي يغطيهـا التقريـر عـدد (٢٥) حالـة ادعـاء، بتجنيـد الأطفـال والـزج بهـم في جبهـات القتـال ومواطـن النـزاع المسـلح.

نماذج بالادعاء بتجنيد الأطفال والزج بهم في جبهات القتال:

شـملت الادعـاءات بالانتهـاكات بتجنيـد الأطفـال والـزج بهـم بجبهـات القتـال في محافظـة «مـأرب» و«صرواح» و«الأشراف» و«مـاس» و«الجدعـان» و«الجـوف» و« منطقـة نقيـل بـن غيـلان»، حيـث تـم تجنيـد أعـداد كثـيرة مـن الأطفـال تـتراوح أعمارهـم بـين العـاشرة والسادسـة عـشر مـن قبـل جماعـة الحـوثي، والـزج بهـم في جبهـات القتـال، حيـث يتعـرض هـؤلاء الأطفـال للقتـل. وقـد قـام محققـي اللجنـة بالتحقيـق في واقعـة تجنيـد (١٧) طفـلا مـن محافظـات «حجـة» و«أمانـة العاصمـة» و«صنعـاء» و«عمـران» و«الجـوف» و«صعـده» و«ذمـار». وقـد قامـت اللجنـة بسـماع أقـوال هـؤلاء الأطفـال الذيـن تـم تجنيدهـم مـن قبـل جماعـة الحـوثي وقـوات صالـح، وتـم تصويـر جلسـات الاسـتماع إليهـم وحفظهـا في الأرشـيف، كـما اسـتمعت اللجنـة إلى شـهود واقعـة مقتـل الطفـل (أ. م. ر)، والـذي تـم تجنيـده مـن قبـل ميلشـيات الحـوثي وقـوات صالـح للقتـال معهـم، حيـث جـاء في أقـوال الشـهود (ع. م. ص) و (ص. ب. ه) مـن سـكان حجـة بأنهـم كانـوا حاضريـن عنـد اسـتلام ذوي الطفـل (ا. م. ر) لجثتـه مـن قبـل ميلشـيات الحـوثي وقـوات صالـح بعـد أن تـم الـزج بـه مـن قبلهـم للقتـال في الجبهـات مـما أدى إلى مقتلـة، وقـد أكـد الشـاهدين أن ميليشـيات الحـوثي في محافظـة حجـة تقـوم بشـكل دائـم بأخـذ الأطفـال مـن أسرهـم واسـتغلال فقرهـم مـن أجـل تجنيدهـم والـزج بهـم في جبهـات القتـال في جميـع المناطـق.

واقعة الادعاء بتجنيد الطفلين (ح. م. ي. ن) و(ع. أ. ي. ن):

جـاء بشـهادة المبلـغ (س.ع.أ): أن ميليشـيا الحـوثي قامـت باسـتدراج الطفلـين (ح. م. ي. ن)، و(ع.أ.ي. ن) بحجـة أخذهـم إلى دوره صيفيـة، واسـتغلوا حالـة الفقـر للطفلـين واسـتدرجوهما إلى أحـد المعسـكرات التابعـة للجماعـة بحجـة إقامـة مخيـم صيفـي في مديريـة جبـل الـشرق محافظـة ذمـار. وقـد تعـرف عليهـما أحـد أفـراد أسرتـه الـذي لفـت انتباهـه صغـر سـنهما وأتى بهـما إلى منزله بذمـار. ثـم تواصـل مـع والديهـما الذيـن أتـوا لأخذهـما مـن عنـده، وكانـت حالتهـم النفسـية بالغـة الصعوبـة نظـرا لاختفـاء الطفلـين، علـماً بـأن أعمارهـما: الأول (١٤) عامـا، والثـاني (٩) أعـوام.

كـما أفـاد الشـاهد (أ. ي. س. ن) وهـو مـن أقـارب الطفلـين: بأنـه قبـل عـدة أيـام افتقـدوا طفلـين

هما (ح .م.ي.ن) و (ع.أ.ي.ن) ، وبعد فتره من الزمن علموا أن أحد قيادات جماعة الحوثي قد أخذهما على متن سيارته إلى جهة مجهولة ، وبعد التواصل والمتابعات من قبلنا تركوهما في منطقة رصابة بالقرب من مدينة ذمار، ولحق بهما والديهما لإرجاعهما ، وأضاف أن من ضمن من أخذوهم للتجنيد الطفل (ن.ع.ح)، وهو في الصف السادس الابتدائي، وأن أغلب من تم تجنيدهم قتلوا في جبهات القتال: وأن معظم الأطفال الذي يتم تجنيدهم تتراوح أعمارهم ما بين (١٢) إلى (١٦) عاما.

وأفاد الشاهد (ح.ع.ع.أ)، أن الطفل (ح.م.ي.ن) والطفل (ع.أ.ي.ن) تم أخذهما إلى جهة غير معلومة، وبالسؤال عنهما قال أحد المنتمين لجماعة الحوثي بأنهما يتلقيان دورات ثقافية.

وأضاف الشاهد أن كثيرا من الأطفال ذهبوا إلى هذه المخيمات التابعة لجماعة الحوثي ولم يعودوا إلى أهلهم إلا جثثاً هامدة.

هذا وقد خلصت اللجنة من خلال التحقيقات التي أجرتها في الواقعتين أعلاه، وفي غيرهما من الوقائع المتعلقة بتجنيد الأطفال، إلى استمرار ميليشيات الحوثي في انتهاك حقوق الأطفال وتجنيدهم، وعدم التزامها بما توجبه التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، وهو ما يستدعي ضرورة الوقوف بحزم أمام مرتكبي هذا الانتهاك، واتخاذ كافة التدابير التي تكفل حماية الطفولة، والحد من الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال، لاسيما في النزاعات المسلحة.

٣) ضحايا الألغام:

تعد جريمة زرع الألغام من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني والمواثيق المرتبطة بها، ومنها «اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد»، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في العام ١٩٩٨م. وقد أدرجت اللجنة جريمة زرع الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تعمل على رصدها والتحقيق فيها، حيث رصدت اللجنة، وقامت بالتحقيق في عدد (١٦٩) حالة زرع لغم خلال الفترة التي يغطيها التقرير، نتج عنها سقوط (٧٦) قتيلا، بينهم (٦٥) رجلا و(٣) نساء و(٨) أطفال إضافة إلى سقوط (٩٣) مصابا من بينهم (٦٤) رجلا و(٧) نساء و(٢٢) طفلا.

نماذج من ادعاءات ضحايا الألغام:

انفجار لغم بالضحية جميلة قاسم مهيوب أحمد لطف في منطقة الجراجر – مديرية المظفر – تعز

إفادة الضحية عند الجلوس معها من قبل محققي اللجنة في منزلها: أنها كانت بعد عصر يوم ٢٠١٦/٥/٤م ترعى الغنم بتبه الجراجر، ومشت في التلة التي كان يسبقها فيها الغنم، ولم يحدث للأغنام شيء، وأرادت إعادتهم من الجبل للبيت، لأن الوقت أصبح قريب المغرب، وكان برأس التلة ممر ضيق لسير المشاة ، ومرت بين حجرتين من نفس الجبل ودهست على الأرض، وانفجر اللغم ولم تشاهد شكله ولم تدري إلا وساقها تطير في الجو (قطعت الساقين من تحت الركبة بحسب المعاينة)، وقذف بها الانفجار للجو وبعدها سقطت إلى الأرض وانتشرت شظايا اللغم على بقية جسمها كاملا، وأغمي عليها وتم نقلها للمستشفى.

وحول سؤالها عمن كان يسيطر على التلة: أفادت أنه كان موقعا لجماعة الحوثي وخرجوا منه نصف مارس٢٠١٦م، لم تتوقع أنهم خلفوا ألغام في المراعي في قمة التلة، ولهذا كانوا يرعون بأمان غير متوقعين أن هناك ألغام.

الشاهد (و. ق. م) ٣٤ سنة، أفاد بأنه كان على سطح منزلهم القريب من مكان الانفجار، وشاهد جميلة بعد الساعة (٥) من عصر يوم ٢٠١٦/٥/٤م في بداية شعبان في جبل الجراجر القريب من البيت ترعي، وفي ذلك الوقت بالضبط قررت العودة وإرجاع الغنم للبيت، وبينما هي في طريق العودة مع الأغنام، دهست على لغم وهي لا تعلم، وكان بجوارها شباب مارين، فانفجر اللغم مباشرة، ولم ينفجر لغم آخر، بل صدر منه نار، وبعد الحادثة بأربع أيام تم تمشيط المنطقة من فريق نزع الألغام، واخرجوا من جوار بيتهم لغماً آخر إضافة إلى لغم في نفس المنطقة التي انفجر فيها اللغم السابق، كما أفاد بأنه لم يكن يتوقع أن الحوثيين بعد خروجهم سيضعون ألغاماً بمراعي وشعاب وبوسط الأحجار والممرات الصغيرة، وأن الحوثيين كانوا فوق الجبل، وكان لديهم معدل، وقناص، ومدفع بي ١٠.

الشاهد ي ع م ٢٠ سنة، وأفاد أنه في عصر يوم ٢٠١٦/٥/٤م، سمع انفجاراً قريباً، فذهب إلى النافذة وشاهد جميلة على الأرض والدخان يتصاعد من جوارها، وخرجت مباشرة وحالتها صعبة، وأفاد بأن أحد أرجلها انقطعت وطارت للبعيد لأن اللغم دفع بها للجو، والثانية ظلت معلقة بالساق بعد أن انكسرت وبقي الجلد، وأن جميلة كانت تصيح بصوت عالي. وبعد (١٥) دقيقة وصل طقم تابع للمقاومة، وقام بإسعافها لمستشفى الثورة بتعز، وذهب هو بعد أذان العشاء للمستشفى للتبرع بالدم للضحية / جميلة قاسم مهيوب أحمد لطافي التي بترت ساقها اليمنى تماما، من فوق الركبة، وهي ترعى بتبه الجراجر بسبب لغم وضعوه جماعة الحوثي قبل انسحابهم من التلة بتاريخ ٢٠١٦/٣/١١م.

إفادة الخبير العسكري التابع للجنة:

أفاد الخبير العسكري أنه من خلال معاينة شظايا اللغم المتفجر بالضحية جميلة، وما تم العثور من ألغام في مكان الانفجار، وجد أن الألغام التي تم زراعتها في التلة عبارة عن عبوات مصنوعة من الفيبر وزنها (٦) كيلو، والمادة المتفجرة المستخدمة هي مادة (TNT)، وأن هذه الألغام مصنوعه محليا، وبالتحديد في الورش التابعة لدائرة الصناعات العسكرية التي يسيطر عليها ميليشيات الحوثي وقوات صالح، وكانت تتبع وزارة الدفاع، وأن ميلشيات الحوثي تلجأ إلى زراعة الألغام لحماية المواقع التي تسيطر عليها من اقتحامها أو التسلل إليها، ولا يقومون بنزع الألغام أو تسليم خرائط بعد انسحابهم أو إشعار المواطنين بأن المناطق ملغومة، مع أن هذه المناطق تقع بالقرب من المناطق السكنية المكتظة بالمدنيين.

ومن خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة، وإفادات الشهود، وما ورد في تقرير الخبير العسكري فإن المتسبب في هذا الانتهاك هو ميليشيات الحوثي وقوات صالح التي كانت مسيطرة على المنطقة، وأنها تمارس هذا النوع من الانتهاك المتعلق بزراعة الألغام بشكل منهجي في معظم المناطق التي تسيطر عليها، وهذا النوع من الألغام يتم صناعته محليا، وفي ورش تابعة لميليشيات الحوثي وقوات صالح، ومن قبل خبراء مختصين تم تدريبهم على

ذلـك.

واقعـة/ إصابـة الأطفـال: حسـين وأحمـد محمـود احمـد حسـين عـواد ومحمـد نـاصر الحميقـاني مديريـة الزاهـر – محافظـة البيضـاء

أفـاد الضحيـة /حسـين محمـود احمـد حسـين عـوادي (٩) سـنوات – الصـف الثالـث – ويسـكن قرية الغـول مديريـة الزاهـر عنـد مقابلتـه مـن قبـل اللجنـة في منزلـه بأنـه خـرج هـو وأخيـه أحمـد (٦) سـنوات وابـن عمتـه محمـد نـاصر الحميقـاني (١٦) سـنة مـن قريتهـم إلى قريـة «مثلـة» لرعـي الغنـم يـوم الجمعـة ٢٠١٦/٤/٢٢م، وقـت صـلاة الظهـر، ووصلـوا إلى أحـد الجبـال، وأنـه رأى جسـماً مغروسـاً في الأرض، واعتقـدت أنـه لعبـة، فأخـذه هـو وأخـوه، ثـم جـاء ابـن عمتـه محمـد نـاصر، وضغـط عليهـا فانفجـر بشـكل قـوي فوقهـم وقتـل مبـاشرة ابـن عمتـه محمـد نـاصر الحميقـاني (١٦) سـنة، وحـرق وجـه أخيـه وتمزقـت عينـة اليـسرى وتشـوه وجهـه، وأصيـب هـو في كتفـه وبطنـه ووجهـه وظهـره، وأسـعفوه إلى مستشـفى طيبـة بيافـع ثـم إلى عـدن. وعـن شـكل اللغـم ومـن وضعـه أفـاد الطفـل أنـه اعتقـد أن اللغـم لعبـة وأن جماعـة الحـوثي هـم اللذيـن وضعـوه قبـل انسـحابهم مـن وادي مثلـه، وأنهـم يذهبـون لرعـي الغنـم دائمـا في هـذا المـكان.

وقـد أفـاد شـهود الواقعـة: الشـاهد (م.ح.ع) والشـاهد (ا. ع. ا) – مـن أبنـاء المنطقـة، أنـه في يـوم الجمعـة ٢٠١٦/٤/٢٢م ذهـب الأطفـال للرعـي في الـوادي، وهـم كانـوا أصـلا سـاكنين يسـكنون بالقـرب منـه، ووجـدوا لغـم فـردي عـلى شـكل ثلاجـة[1] اعتقـدوا أنهـا لعبـة وأخذوهـا إلى جـوار احـد المنـازل وضغطـوا عليهـا بأيدهـم فانفجـر مبـاشرة، وادى الانفجـار إلى مقتـل: الطفـل محـد نـاصر النشـمي الحميقـاني، وإصابـة الطفـل أحمـد محمـود احمـد حسـين عـواد (٦) سـنوات الـذي فقـد عينـة وتشـوه فكـه ووجهـه بحـروق انفجـار اللغـم، كـما أصيـب أخـوه حسـين محمـود احمـد عـواد وعمـره (٩) سـنوات وتـم إسـعافهم إلى عـدن. وأضـاف بـأن اللغـم زرعـة جماعـة الحـوثي، لأنهـم هـم مـن يملـك الألغـام، وهـم بمنطقـة مطلـة عـلى الـوادي، ويبـدوا أن الأمطـار جرفـت الألغام للـوادي مـن موقـع الحوثيـين في تبـه ضحـوة شرق قريـة «مثلـه»، وقـد حصلنـا بعـد الحادثـة عـلى ألغـام أخـرى الحمـد للـه أنهـا لم تنفجـر.

ومـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة في هـذه الواقعـة - أثنـاء النـزول إلى مديريـة الزاهـر محافظـة البيضـاء وغيرهـا مـن الوقائـع المتعلقـة بزراعـة الألغـام - تبـين للجنـة أن المتسـبب في هـذا الانتهـاك هـي ميليشـيات الحـوثي وقـوات صالـح التـي تنفـرد بممارسـة هـذا الانتهـاك عـن باقـي الأطـراف الأخـرى المشـتركة في النـزاع المسـلح باليمـن، وتمارسـه بمنهجيـة في كافـة المناطـق التـي تسـيطر عليهـا.

٤) ادعاءات الاعتداء على الأعيان الثقافية:

تـم الرصـد والتحقيـق لعـدد (٦) حـالات اعتـداء عـلى الأعيـان الثقافيـة في محافظـات «تعـز»، و«المحويـت»، و«البيضـاء»، و«مـأرب»، و«أمانـة العاصمـة». وكنمـوذج لحـالات الانتهـاك التـي قامـت اللجنـة برصدهـا والتحقيـق فيهـا نـورد التـالي:

1- أحد مديريات محافظة تعز

واقعة تفجير قبة عبد الهادي السودي بمديرية المظفر محافظة تعز

نبذه عن قبة ومسجد عبد الهادي السودي:

تقع القبة والمسجد ضمن مديرية المظفر (مدينة تعز القديمة)، وهو الحي الذي يحوي أشهر معالم دولة الطاهرية والرسولية، وتعد قبة الشيخ عبدالهادي السودي من أبرز المعالم الأثرية الإسلامية الصوفية في تعز واليمن. وهي أكبر قبة في اليمن وإحدى أجمل المعالم الدينية في تعز القديمة.

ويعود تاريخ القبة - بحسب كتب عدة ومن بينها «تعز غصن نظير في دوحة التاريخ » للكاتب محمد المجاهد - إلى حقبة الدولة الطاهرية، أي قرابة (٥٠٠) سنة. وحسب رأي إمام المسجد السابق الحاج أحمد محمد العداهي أن الشيخ عبدالهادي توفي بعد دخول المماليك إلى اليمن، ودفن في المنطقة التي أقيم فيها المسجد وتسمى «أكمة النهد» شمال جبل السراجية من مدينة تعز، وهو موقع المسجد القائم الآن والذي لا يبعد كثيراً عن مدرسة المعتبية التي بنيت قبل القبة بقرنين.

ومن خلال النزول الميداني لفريق اللجنة المكلف بالتحقيق في الواقعة، ومن خلال معاينتهم لمكان الانتهاك وبقايا آثار التفجير، وبحسب ما هو موثق في الأوراق والصور المحفوظة لدى اللجنة استمع فريق التحقيق إلى عدد من الإفادات وشهود الواقعة والذي أفادوا بالتالي:

١- الشاهد(ش.أ) ٣٢ سنة من سكان حي عبدالهادي السودي، حيث أفاد باهتزاز أغلب البيوت الملاصقة لمسجد وقبة عبدالهادي السودي، واغلبها منازل قديمة لسكان تعز القديمة، وهو الحي الشعبي الأشهر الذي تطل علية وتشرق قلعة القاهرة التاريخية، وذلك بعد وقوع التفجير من قبل ملثمين في تمام الساعة التاسعة مساءا من يوم الجمعة الموافق ٢٠١٦/٧/٢٩م، سمع صوته في أغلب أحياء مدنية تعز، واعتقد البعض أنه سقط صاروخ على الحي ، وأدى التفجير إلى تدمير مبنى القبة كاملا، وتشقق المسجد وتطاير الأحجار والغبار إلى الشوارع والمنازل المحيطة، كما أدى لمقتل الحاج علي أبو أصبع، (٨٠) سنة، بسب إصابته في الراس بأحجار القبة المتطايرة، كما أدى إلى إصابة بعض الملثمين.

الشاهد (أ.م.م) ٤٥ سنة ،يسكن جوار مسجد عبدالهادي السودي، وأفاد بأن الحاج على أبو اصبع كان يسكن داخل المسجد منذ أكثر من عشر سنوات، وعند تنفيذ التفجير من قبل ملثمين التاسعة مساء يوم الجمعة ٢٠١٦/٧/٢٩م، أصيب الحاج علي أبو اصبع بالراس، وتوفي على إثرها، وأضاف أنه تم تفجير القبة من قبل متشددين يقولون بأنها شركيات، كما أصيب بنفس الانفجار عبده علي مقبل(٦٠) سنة، وخالد احمد عبدالقادر (٥٠) سنة، وإبراهيم الصوفي (٣٠) سنة، وتضررت منازل عدة مجاورة للقبة منهم بيت احمد محمد مصطفى واحمد صدقي والأستاذة سمية أبو السرور وعدد من السيارات.

الشاهد/ (أ. ص. ع) ٤٣ سنة، يسكن حارة عبد الهادي السودي، وأفاد أنه كان في بيته وقت الانفجار، وأنه سبق أتى ملثمين يهددون بالتفجير بدعوى وجود خرافات تمارس باسم الدين في المسجد. وأفاد أنه بعد الانفجار رأى أضواء، ولا يدري إلا بمطر من الأحجار تتساقط فوق

المكان، وزوجته تصرخ وانغمر ابنه بالتراب، وأنه لولا لطف الله لكان في عداد الموتى، وأنه لم يتوقع أنه سيتم التفجير، ولم يشعرهم أحد ليتم إخلاء المكان كونهم قريبين جدا من المسجد، وانهم حزنوا على المبنى الذي يعد أقدم قبة وأشهرها في تعز.

وقد تم الاستماع من قبل اللجنة لعدد من الشهود الذين تحتفظ اللجنة بأسمائهم وتفاصيل شهاداتهم للحفاظ على سلامتهم والذي أفادوا: أنه تم استخدام عبوات ناسفة يعتقد أنها أكثر من (٤٠) عبوة ناسفة، وأنه قبل ذلك بفترة جاء مسلحين وقاموا بتكسير القبور التي بالمسجد وتسويتها بالأرض، ثم كانوا يعودون بين فترة وأخرى ويقومون بتصوير القبة والمسجد، وكان أبو العباس قائد المقاومة بالمنطقة يعمل على إيقاف التفجير ومنع المسلحين من المساس بالمسجد، وفي مساء الجمعة ٢٠١٦/٧/٢٩م جاء عدد من المسلحين الملثمين، وحاول بعض الأهالي إبلاغ المقاومة، إلا أن التفجير تم قبل وصول المقاومة، ومن قبل أشخاص متشددين ينتمون للمقاومة التي تسيطر على مكان الواقعة.

ومن خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة، تبين أن مسلحين محسوبين على المقاومة قاموا بتفجير قبة عبد الهادي السودي، وتدميرها تدمير كلياً، وهي تعد أحد المعالم الأثرية التي تشتهر بها مدينة «تعز»، وهذا انتهاك يعتبر جريمة وفقا لقانون العقوبات اليمني، والمادة (١١) من قانون الآثار اليمني رقم (٢١) لسنة ١٩٩٤م، والتي حظرت الإتلاف المباشر والغير مباشر للآثار الثابتة والمنقولة أو تشويهها أو إلحاق أي ضرر بها سواء بتغيير معالمها أو فصل جزء منها، كما يعتبر مخالفة للمادة (١٤) من اتفاقية حماية الأعيان - اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٤م، والتي أكدت أنه في حالة نزاع مسلح ليس له طابع دولي ينشب على أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يصبح على كل طرف في النزاع أن يطبق الأحكام الخاصة باحترام الممتلكات الثقافية الواردة.

ثانيـــــــا: وقائع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان

١) القتل خارج نطاق القانون:

تم الرصد والتحقيق من قبل اللجنة في عدد (٩٦٤) حالة قتل خارج نطاق القانون، راح ضحيتها (٨٨٠) رجلا و(٣٧) امرأة و(٤٧) طفلا وكنماذج على حالات الادعاء بالانتهاك التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والمتعلقة بهذا النوع نورد ما يلي:

واقعة قتل مشائخ آل عمر بمديرية ذي ناعم[1] محافظة البيضاء:

تتلخص الواقعة في قيام مليشيا الحوثي وقوات صالح المتواجدة في مديرية ذي ناعم محافظة البيضاء باعتقال أربعة من مشائخ مديرية ذي ناعم، وهم الشيخ احمد صالح العمري، وولده الشيخ صالح احمد صالح العمري، والشيخ احمد محمد احمد العمري، والشيخ صالح سالم بنه. وبعد ثلاثة أيام من اعتقالهم وجدوا الضحايا مقتولين وملقى بجثثهم في أحد الوديان التابعة لمديرية الملاجم المجاورة.

وعند نزول فريق التحقيق المكلف بالواقعة إلى محافظة البيضاء مديرية ذي ناعم استمع إلى

1- مديرية من مديريات محافظة البيضاء جنوب

إفادة عدد من أهالي الضحايا وشهود الواقعة والذي أفادوا بما يلي:

الشيخ علي احمد صالح العمري (٢٩) سنة يسكن ذي ناعم – محافظة البيضاء وهو ابن المقتول احمد صالح العمري واخ صالح احمد صالح العمري (قتل في وقت لاحق). وقد أفاد بأنه في يوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٧/٣١م ظهرا أتي مجموعة مسلحة من الحوثين، وهم يرتدون اللبس العسكري إلى البيت واخذوا والده الشيخ احمد صالح وأخيه صالح احمد العمري، ومشوا قليلا إلى أمام منزل الشيخ احمد محمد العمري وأخذوا ابنة الشيخ احمد محمد العمري، وتحركوا باتجاه نقطة الدقيق، ولحق بهم أبنائهم وهم عبدالله احمد العمري وحسين محمد العمري وعبدالمجيد محمد صالح العمري ومحمد عبدالله العمري، وعندما وصلوا إليهم سألوهم إلى أين ستأخذونهم قالوا لمقابلة اللجنة الثورية في السوادية، وعادوا مرافقيهم إلى القرية ، وكان عدد الأفراد الذين حضروا وأخذوا المشائخ ثلاثة عشر. وعند وصولهم إلى نقطة الدقيق أخذوا صالح سالم بنه معهم، ثم وتقطعت أخبارهم منذ ذلك الوقت. وقد أفاد الشاهد بأنه وعند مراجعة مشرف المديرية التابع للحوثيين واسمة ابورضوان، وكان مشرف الحملة اسمة أبو عنتر ، أجاب أبو رضوان الحوثي بأنهم بأمان الله، وقالوا أنهم بصنعاء لمقابلة اللجنة الثورية بصنعاء، وبعد ثلاثة أيام من تاريخ أخذهم أي بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣م فوجئوا بصور نزلت لقتلى أربعه قالوا انهم وجدوهم في السيلة التي بين الملاجم[1] و بيحان[2] محافظة شبوة، وهم قتلى وعندما شاهد الصور تعرف عليهم بأنهم والده وأخوه وعمه وصالح سالم بنه، وقام بإخبار أصحابه المتواجدين في المسجد بأن الصور المنشورة لهم. وقد تم إشعارنا بان الجثث في ثلاجة البيضاء، وتم التعرف على أسماء القتلة من جهة الحوثيين، وأنهم ستة من الأفراد التابعين لهم، والمشاركين (١٣) وجميعهم وهاربين في عمران، وأنه سيتم القبض على عدد منهم نتيجة ضغط المشائخ، وأن القضية أصبحت قضية رأي عام. وأفاد بأنهم طالبوا باتهام جميع الأفراد الذين حضورا ومشرف المديرية التابع للحوثيين، وكل من شارك في القبض عليهم أو ساهم بالتغطية بالقبض عليهم، وأنهم طالبوا تحكيم شرع الله والقانون في القتلة، ورفضت جماعة الحوثي تسليم جميع المتهمين وقاموا بتسليم عدد من الأشخاص في صنعاء لإجراء محاكمة صورية.

الشهود: (س س ب) و(أ.ص .ب) و(ف.م.أ) و(ع.ع.م) و (ح م ع) أفادوا عند سماع أقوالهم من قبل أعضاء اللجنة بأنه: في يوم الأحد ٢١٠٦/٧/٣١م قبل الظهر، كانوا في السوق وشاهدوا الحوثيين وهم يتوجهون إلى منزل الشيخ احمد محمد العمري، وقاموا بأخذ الشيخ محمد احمد العمري من منزل والده بعد أن أخذوا الشيخ احمد صالح العمري وصالح احمد العمري من منزلهم، ثم تحرك الطقم التابع لميليشيا الحوثي إلى جهة النقطة العسكرية في الدقيق، وأخذوا الشيخ صالح سالم بنه من ملف طياب جوار نقطة الدقيق، وبعد ثلاثة أيام من ذلك علموا بمقتلهم، وكان هناك متابعة من أهاليهم وكان يقول لهم الحوثيين كل يوم، أنهم سيطلقون سراحهم غدا.

ومن خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة، وسماع إفادات الشهود، وذوي الضحايا،

1- مديرية ومنطقة محاذية لمديرية بيحان التابعة لمحافظة شبوة

2- احدى مديريات محافظة شبوة

والتقارير الطبية المقدمة إلى اللجنة، وعدد من لوثائق الأخرى تبين للجنة أن قيادة ميليشيات الحوثي المتواجدة في مديرية ذي ناعم، وبالتحديد المشرف في المنطقة المسمى ايو رضوان، وعدد من معاونيه، هم المسؤولون عن ارتكاب هذه الجريمة، والقيام بإعدام مشايخ المذكورين وتصفيتهم خارج إطار القانون.

واقعة الادعاء بقتل الطفلين محمد احمد الشعطي الخبزي (١٧) سنة وفارس محمد احمد الشعطي الخبزي (١٦) سنة

تتلخص وقائع الادعاء بحسب إفادة أحد أقارب الضحيتين:

بأنه وبتاريخ ١٧/ ٥/ ٢٠١٥م توجه الطفلين محمد احمد الشعطي الخبزي (١٧) سنة وفارس محمد احمد الشعطي الخبزي (١٦) سنة من قريتهما قرية الزوب بمحافظة البيضاء إلى مدينة رداع بهدف شراء بعض الأغراض المنزلية وحلاقة شعر رأسيهما، وأن عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي، قامت باختطافهما واقتيادهما إلى مكان مجهول، ومن ثم قتلهما ورمي جثتيهما في أحد الشعاب القريبة من مدينة رداع.

وأكد عدد من الشهود الذي استمعت اللجنة إلى إفادتهم بشأن الواقعة وهم الشاهد (م.م.ا) و(ن.ح.ا) و(م.ع.م) وجميعهم من أبناء (قرية الزوب)، وهي نفس القرية التي ينتمي إليها الضحيتين، ما ورد في أقوال قريب الضحيتين، حيث جاءت إفادة الثلاثة الشهود متطابقة وتضمنت ما يأتي:

أن الطفلين محمد احمد الشعطي الخبزي (١٧) سنة وفارس محمد احمد الشعطي الخبزي (١٦) سنة خرجا من قريتهما قرية «الزوب» بمحافظة البيضاء إلى مدينة رداع بتاريخ ١٧/٥/٢٠١٥م بهدف شراء بعض الأغراض المنزلية لأسرتيهما وحلاقة شعر رأسيهما. وأن عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي، يقودها المدعو حسين بن حسين النيب وولد الشريف - وهما من القيادات الحوثيين في مدينة رداع - قامت باختطاف الطفلين في ظهر ذلك اليوم من أحد الشوارع العامة بمدينة رداع واقتادتهم إلى مكان غير معروف، وأنه - وحينما تأخر عودة الطفلين إلى القرية - خرج بعض أقاربهم للبحث عنهم في مدينة رداع فعلموا من شهود عيان - تحفظ الشهود على ذكر أسمائهم حسب رغبتهم - أن الطفلين مختطفين لدى جماعة الحوثيين في مبنى القيادة جوار القلعة، وأن أقاربهم أبلغوا عقال ووجاهة القرية بالموضوع، فقرر عقال القرية أن يتوجهوا ومجموعة من الوجهات ومن أقارب الضحايا إلى مشرف جماعة الحوثي في مدينة رداع المدعو ابوليث الحمزي. وأنهم توجهوا بالفعل في مساء نفس اليوم إلى مبنى القيادة جوار قلعة رداع، حيث يتواجد مشرف الحوثيين ابوليث الحمزي، فتكلموا معه في الموضوع، وأخبروه أنهم جاءوا للبحث عن أولادهم. فرد عليهم أن الطفلين موجودين لديهم وقال لا تخافوا عليهم هم في مكان آمن ولن يحدث لهم شيء. وقال إنهم سيحققون معهم مجرد تحقيق وسيتم إطلاق سراحهم فورا، وأن الأمر مجرد إجراءات أمنية فقط. وطلب منهم العودة إلى القرية وأنه سيتولى مسألة الإفراج عنهما. فقاموا بالعودة إلى القرية بناء على طلبه، بعد أن قطع لهم الوعد بالإفراج عن الطفلين. إلا انهم وفي الساعة الثانية عشر بعد

منتصف الليل تقريبا تفاجأوا باتصال من أحد ضباط إدارة البحث الجنائي بمدينة رداع يبلغهم أنه تم العثور على جثتي لطفلين في وادي يسمى شعب التبن خارج مدينة رداع على طريق منطقة رجام، وطلب من أقاربهم الحضور للتعرف على الجثتين، فتوجهوا إلى المدينة مرة أخرى للتعرف على الجثتين وبالفعل وجدوا أنها للطفلين محمد وفارس، وأنه تم تصفيتهما وهما معصوبي اليدين إلى الخلف وعليهما أثار التعذيب في عدة أماكن من أجسامهما. بعدها تواصل أقارب الضحيتين مع مشرف جماعة الحوثي الذي وعد بأطلاق سراحهما لكنه رفض الرد على أقارب الضحيتين أو مقابلتهم مما اضطرهم إلى نقل الجثتين إلى ثلاجة الموتى بالمستشفى العام بمدينة ذمار، حيث بقيت الجثتين هناك لفترة وبعدها تم دفنهما في القرية.

ومن خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة وما ورد في إفادة ذوي الضحايا وشهادة الشهود تبين للجنة أن عناصر مسلحة تابعة لميليشيات الحوثي يقودها المدعو حسين بن حسين النيب وولد الشريف، وهما من القيادات الحوثيين في مدينة رداع، قامت باختطاف الطفلين في ظهر ذلك اليوم من أحد الشوارع العامة بمدينة رداع، وتم إعدامهم خارج إطار القانون مما يعني مسئولية ميليشيات الحوثي عن هذه الجريمة.

٢) التعذيب وسوء المعاملة:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في عدد (٥٠) حالة ادعاء تعذيب من بينهم (٣٩) ضحية من الرجال و(٧) خاصة بالنساء و(٤) من الأطفال، ومن نماذج الادعاءات بالتحقيق التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها نورد ما يأتي:

أ) واقعة تعذيب الضحية (ع. ط. ع)

تتلخص الواقعة في تعرض الضحية (ع.ط.ع) للاعتقال من قبل طقم مسلح تابع لميليشيات الحوثي يوم الخميس ٢٠١٥/٢/١٢م، في شارع الزبيري بصنعاء أثناء مشاركته في مسيرة بمناسبة ذكرى فبراير، وأثناء فترة اعتقاله تعرض للتعذيب.

وجاء في مضمون إفادة الضحية إلى اللجنة (ع. ط .ع) أنه عند الساعة الرابعة عصرا يوم الخميس الموافق ٢٠١٥/٢/١٢م، وأثناء مشاركته بالمسيرة لذكرى ثورة فبراير تم اختطافه من شارع الزبيري من قبل طقم عسكري تابع لميليشيات الحوثي، وتم اقتياده إلى بدروم في مكان مجهول لمدة ثلاثة أيام، وفي اليوم الرابع تم أخذة إلى غرفة مجاورة وهو معصوب العينين ومكبل اليدين والرجلين، وتم ضربة بآلة حادة على مؤخرته وتعذيبه لمدة ساعتين متواصلتين، وبعدها قاموا بأخذة إلى شارع الزبيري عند الساعة الثالثة فجرا، وتم رمية بالشارع وهو بحالة حرجة من جراء التعذيب الجسدي ، كما أفاد الشاهدين (ع. ح. م. ص) و (م .م. ح. ن.) بأنه في يوم الخميس ٢٠١٥/٢/١٢م كانوا برفقة الضحية هم وآخرون يشاركون في مسيرة جماهيرية بمناسبة ذكرى فبراير، وأثناء مرورهم بشارع الزبيري تم اعتراضهم بطقم مسلح يتبع ميليشيات الحوثي وخطفهم وأخذهم إلى بدروم في شارع الزبيري، وتم إبقائهم فيه لمدة ثلاثة أيام ، وكانوا يتعرضوا حينها للتعذيب النفسي والجسدي، وفي اليوم الرابع للاختطاف قاموا باستدعاء الضحية (ع. ف) إلى غرفة مجاورة وقاموا بضربة على مؤخرته وبأسفل الظهر، ومع الساعة الثالثة فجرا قاموا برمية بشارع الزبيري وهو في حالة سيئة

مـن شـدة التعذيـب.

ومـن خـلال إجـراءات التحقيـق التـي قامـت بهـا اللجنـة في الواقعـة، ومـا ورد في إفـادة الضحيـة وشـهادة الشـهود والتقاريـر الطبيـة التـي تؤكـد صحـة الواقعـة تبـين بـأن المسـؤول عـن هـذا الانتهـاك هـي ميليشـيات الحـوثي في أمانـة العاصمـة.

ب) واقعـة الادعـاء باختطـاف وتعذيـب الضحيـة (ع.ي. ن. أ) مـن محافظـة حجـة- وادي شرس

أفـاد الضحيـة في أقوالـه: أنـه في يـوم الثلاثـاء الموافـق ٢٠١٦/٨/٢٣م، وفي تمـام السـاعة التاسـعة صباحـاً، وبينـما كان متوجـه لزيـارة والـده ووالدتـه كونـه مسـافر لأداء فريضـة الحـج، تـم التعـرض لـه بالطريـق واختطافـه وإيداعـه السـجن مـن قبـل ميلشـيات الحـوثي وقـوات صالـح، وتـم الاعتـداء عليـه بالـضرب والتعذيـب أثنـاء التحقيـق وهـو معصـوب العينـين ومكبـل اليديـن، وتمـت الإسـاءة لـه بألفـاظ سـيئة واسـتمر تعذيبـه حتـى أغمـي عليـه.

وجـاء بأقـوال الشـاهدين (ض. ا. م. ا. ش) و (ع. ا.ع. ع. ط) بأنـه بتاريـخ ٢٠١٦/٨/٢٣م، وأثنـاء مـا كان المدعـو (ع. ي. ن. ا) متوجـة لزيـارة وتوديـع والـدة ووالدتـه للسـفر لأداء فريضـة الحـج، اعترضتـه ميليشـيات الحـوثي واختطفـوه وتـم إيداعـه بسـجن حجـة، وبعدهـا تـم متابعتـه مـن قبـل أهلـه وبعـد فـترة مـن الاعتقـال، تـم الإفـراج عنـه وعنـد خروجـه شـاهدنا علية آثـار التعذيـب والحـروق في جميـع أجـزاء جسـده.

ومـن خـلال إجـراءات التحقيـق التـي قامـت بهـا اللجنـة تبـين مسـئولية ميليشـيات الحـوثي وقـوات صالـح المتواجـدة في محافظـة حجـة - وادي شرس عـن ارتـكاب الانتهـاك وتعذيـب واعتقـال الضحيـة (ع.ي.ن.أ).

٣) الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري:

خـلال الفـترة التـي يغطيهـا التحقيـق قامـت اللجنـة بالرصـد والتحقيـق في عـدد (٢٥٦) حالـة ادعـاء منهـا (٢٤٢) ضحيـة مـن الرجـال و(٢) مـن النسـاء و(١٢) مـن الأطفـال. ومـن أهـم وقائـع الاعتقـال التعسـفي والاختفـاء القـسري التـي تـم التحقيـق فيهـا نسـتعرض مـا يـأتي:

أ) واقعـة اختفـاء قـسري للمواطـن أيـوب شـاهر سـيف الصالحـي. مـكان الواقعـة – شـارع التحريـر الأسـفل (المغتربـين) مديريـة القاهـرة – تعـز بتاريـخ ٢٠١٦/٦/١٢م:

أفـاد شـهود الواقعـة (أ.ط.ق) و(ع.ط.ع) أن الضحيـة شـوهد آخـر مـرة السـاعة الخامسـة عـصرا في يـوم ٢٠١٦/٦/١٢م، قبـل المغـرب، وهـو يسـوق بـاص صغـير خـاص بـه، حيـث حضر إلى الشـاهد (أ.ط.ق) السـاعة الخامسـة في ذلـك اليـوم، وتـرك عنـده القـات الخـاص بـه قائـلا لـه سـوف أعمـل مشـوار وأرجـع إليـك وسـوف نتعـشى سـوى، إلا أنـه ذهـب ومنـذ ذلـك الحـين اختفـى الضحيـة ولم يعلـم لـه مـكان، كـما أفـاد الشـاهد (ع.ط.ع) أنـه بتاريـخ ٢٠١٦/٧/٢٩م شـاهد الدبـاب الخـاص بالضحيـة في شـارع التحريـر الأسـفل، وكان يسـوقه شـخص غريـب، وأنـه تتبـع الدبـاب حتـى دخـل مدرسـة النهضـة التـي يتخذهـا المقاومـة سـجنا خاصـا للمحتجزيـن.

ومـن خـلال إجـراءات التحقيـق التـي قامـت بهـا اللجنـة، ومـا ورد في أقـوال ذوي الضحيـة وشـهادة الشـهود تبـين أن الاختفـاء كان في المربـع الخاضـع لسـيطرة المقاومـة مما يرجـح مسـؤولية المقاومة

عـن هـذا الانتهـاك، ومـازال التحقيـق في القضيـة مـن قبـل اللجنـة حتـى الآن.

ب) اعتقال وتعذيب الضحية: عبد الرب احمد الحميقاني ٣٨ عاما –

عنـد مقابلتـه مـن قبـل اللجنـة أفـاد بأنـه كان مسـافرا يـوم ٢٠١٥/٨/٢٣م لزيـارة والدتـه في محافظـة البيضـاء، وغـادر صنعـاء عـلى مـتن إحـدى سـيارات الأجـرة، وعنـد وصولـه إلى نقطـة (ادريـس) التـي قائدهـا أبوهاشـم الريامـي المقابلـة لبيـت القيـادي الحـوثي المؤتمـري عبدالله إدريـس بمدينـة رداع، تـم توقيـف السـيارة وطلبـوا إبـراز الهويـات، فأخـرج لهـم بطاقتـه الشـخصية، فتأملهـا أحدهـم قائـلا: أنـت عبـد الـرب الحميقـاني؟ فأجابـه بنعـم، فـرد انـزل مـن السـيارة، وعندمـا نـزل أمـر سـيارة الأجـرة بالمغـادرة بدونـه، ثـم قامـوا بأخـذه إلى غرفـة قائدهـم الـذي قـام بتفتيشـه وتفتيـش هاتفـه فحـاول إقناعهـم أنـه موظـف قـادم مـن صنعـاء ولم يدخـل البيضـاء منـذ أكـثر مـن سـنة، وأبـرز لـه هويتـه لإثبـات أنـه موظـف ولا زال في عمـلي، فقـال لـه «أنتـم مـن المرتزقـة في صنعـاء وعندنـا بـلاغ مـن جهـة عملـك يؤكـد ذلـك». أفـاد الضحيـة بأنـه أنكـر وطلـب منهـم الاتصال بأسرتـه لتطمينهـم فرفضـوا، وبعـد ذلـك اخـذوا مقتنياتـه وقيـدوا يـداه وغطـوا عينيـه وأخـذوه إلى أحـد طقومهـم العسـكرية إلى معتقـل علـم فيـما بعـد أنـه سـجن القيـادة بجـوار قلعـة رداع. وأفـاد بأنـه وفي ذلـك المعتقـل الرهيـب أدخلـوه إحـدى الغـرف مـع الكثـير مـن المعتقلـين مـن أبنـاء تعـز واب والضالـع الذيـن تـم اختطافهـم مـن نفـس النقطـة سـيئة الصيـت. وفي تمـام السـاعة العـاشرة مسـاءا تـم اسـتدعاؤه إلى إحـدى الصـالات، وقامـوا بتقييـد يـداه، وغطـوا عينـاه، وأدخلـوه إحـدى غـرف التحقيـق، وأجلسـوه عـلى كـرسي حديـدي، وبعـد ربـع سـاعة مـن الصمـت المطبـق سـألوه عـن اسـمه وعـن وظيفتـه وعملـه فأجابهم...الـخ، ثـم طلـب منـه أن يجيبـه بصـدق وصراحـة عـن بقيـة الأسـئلة فوافـق، فسـأله كـم عـدد الأفـراد الذيـن جندهـم لقـوى العـدوان، وأيـن أماكن سـكنهم بصنعـاء، فأجـاب بـأن طبيعـة عملـه مدنيـة لخدمـة النـاس، وليـس لـه أي علاقـة بمـا يقـول، فـرد عليـه بأنـه كـذاب، وأشـار لصاحبـه الواقـف بجـواره، فصـب مـاءاً متجمـداً عـلى ملابـس واطـراف الضحيـة ثـم أمـره بالوقـوف، وبعـد برهـة مـن الزمـن أشـار إلى زميلـه فقـام بتقييـده أكـثر إلى شيء ثابـت أحسـس الضحيـة اني لا اسـتطيع الحـراك ثـم قـام بتثبيـت أسـلاك كهربائيـة إلى اطرافـه، وسـلط عليـه تيـارا كهربائيـا، اهتـزت بـه كل خليـة في خلايـا جسـده (حسـب إفـادة الضحيـة)، وكان يتلـوى مـن الألم، وظـل المحقـق مسـتمرا في طـرح الأسـئلة عليـه، ولم يـدري كـم مـضى مـن الوقـت لكنـه كان مجهـداً ومنهـكاً إلى حـد لا يتصـور، وشـعر بعطـش شـديد، وطلبـت منهـم كوبـا مـن المـاء فرفضـوا بشـدة، ثـم سـمع أقـدام احدهـم تغـادر المـكان، واعتقـد أنـه المحقـق، وبعـد وقـت قصـير قـام البقيـة بمعـاودة صعقـه بالكهربـاء حتـى فقـد الوعـي ودخـل في غيبوبـة لم يـدري كـم اسـتمرت، ولم يشـعر إلا وجسـده ملقـاً وسـط الصالـة وثيابـه مبتلـة بالكامـل بالمـاء البـارد، إذ يبـدو أنهـم حلـو قيـوده وقامـوا بصـب المـاء عليـه لإنعاشـه وكان يرتعـد مـن شـدة البـرد والصعـق جائعـا وعطشـانا.

ويتابـع الضحيـة مفيـدا بـأن أحدهـم صـاح «هـل سـتبصم عـلى المحـضر أمامـك أو نعيـد الـدرس»؟ وأفـاد الضحيـة أنـه كان حينهـا يسـمع صـوت المـؤذن لصـلاة الفجـر يمـلأ الآفـاق، وبالـكاد اجـاب «دعنـي أرى مـا فيـه حتـى ابصـم لـك» .... فـرد عليـه المحقـق «فعـلا أنـت مـا تسـتاهل الاحـترام،

وقام بإعادة ربط يداه، وتعصيب عيناه، وبالكاد قام على رجليه، وفجأة شعر بفوهة بندقية تلامس رأسه، وسمع أحدهم يسحب الأجزاء، وكأنه على وشك إطلاق النار على راسه. يقول الضحية: «فعلا تمنيت الخلاص من هذا الوضع المأساوي، كانت لحظات مريعة، نطقت الشهادتين، وتهيأت للقادم المجهول»، وأخيرا ضغط الزناد ولم تنطلق الرصاصة وصاح «يالالاسف مخزن الذخيرة فاضي، حظك يا داعشي إيش رأيك تبصم على المحضر ولا نقتلك». يقول الضحية «أدركت أنه لا مناص من البصمة، فبصمت، ولا أدرى على ماذا الضحية اخذوا مني عدة بصمات وانا معصوب العينين واخذوني الى مكان اخر وطلبوا مني السير دون الاستعانة بهم فقلت لا أستطيع فردوا وهم يتضاحكون تابع للأمام وفجأة سقطت من اعلى السلم الى اسفله وشعرت بان العمود الفقري انكسر واحسست بالدماء تخرج من فمي وانفي.

وبعد فترة من اعتقالي عرفت أن الأشخاص الذين قاموا باعتقالي وتعذيبي انا والعديد من المختطفين غيري الذين تم اختطافهم من نقطة ادريس في رداع هم: عبدالله علي ادريس وهو الشخص الذي سميت النقطة نسبة اليه وشخص ثاني اسمه أبو ذكرى الطاهوش وأبو نضال وأبو مختار وابوصالح وجميعهم من العناصر التابعة لجماعة الحوثي وتحت قيادة عبدالله علي ادريس. وامضيت فترة في المعتقل في رداع تم نقلي نقله إلى أكثر من معتقل، وبعدها تم نقله إلى معتقل أخر في محافظة ذمار، وكان هذا المعتقل مأساويا بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، حيث كان عبارة عن أحد المباني الأمنية السريّة، وكان محاطا بسور مرتفع في أحد الأحياء السكنية الناشئة، ولا يعلم الناس ما طبيعة هذا المبنى، والذي يراه يظنه مدرسة، أو ما شابه، وأنه تم وضعه في غرفة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ٤×٣متر مع (٢٢) معتقلا من محافظات عدة، وكانوا في هذا المكان في عداد الأموات لمدة (٦) أشهر متواصلة منعوا فيها عنهم كل شيء: الاتصال والزيارات، وقاموا بمصادرة الأموال الخاصة بالسجناء، وصرفها بالطريقة التي يريدونها لا بالطريقة التي يريدها السجين، وكانوا يعيشون كل أوقاتهم - خصوصا في المساء - في الظلام الدامس، فالمصابيح ممنوعة، والشمع كذلك، والصابون ممنوع، والشامبو ممنوع، وكل ما يصرف لنا أربع حبات جبن مثلث من النوع الرديء، وربع كيلو طحينية، وقليلا من الخبز كوجبة الصبح، ولعدد (٢٣) سجينا. وكانت وجبة العشاء تتكون من نفرين إدام، وثلاثة رز وربع حبة دجاج، يقول الضحية «اقسم بالله ربع حبة دجاج لنفس العدد (٢٣) مختطف ومخفي قسريا»، أما مياه الشرب فملوثة، ونحصل عليها من حمام الزنزانة، وكثيرا من الأحيان مما يختلط بمياه المجاري. يقول الضحية: كان هذا الوضع الكارثي سببا في انتشار الأمراض المعدية خصوصا الجدري، والجرب، وانتشرت الحشرات، مثل القمل، والكتن، في أجساد السجناء، وكان تعريضهم للشمس من الممنوعات سوى مرة في الشهرين ولمدة ربع ساعة في حوش المبنى الذي قد امتلئ بالقبور المحفورة، ثم يهددنا مشرف المعتقل، ويدعى أبو نضال أن مقابرهم جاهزة إذا ما تم ضربهم بالطيران أو مات أحدهم من جور التعذيب. ويقول الاهد «وللأمانة كان الموت خيارا مستحسنا على تلك الحالة التي كنا نعيشها في معتقلات المليشيات».

وفي احدى الليالي استهدف طيران التحالف موقعا عسكريا بجوار المعتقل فهرب الحوثيون، بعد أن أوصدوا الأبواب وبعد انتهاء الضربة أتى مشرفهم ونادى من نافذة الزنزانة «هل ما زلتوا أحياء يا ملاعين؟ أمنيتي في الحياة أن أراكم أشلاء مشوية». يقول الضحية أنهم كانوا يتعمدون وضعهم في أماكن استهداف الطيران لضرب عصفورين بحجر: الأول التخلص منهم، والثاني استغلال الحدث أمام العالم لتشويه التحالف.

وقد تولت اللجنة التحقيق في هذه الواقعة التي تضمنت بالإضافة إلى واقعة الادعاء بالاعتقال التعسفي واقعة ادعاء أخرى تتعلق بالادعاء بالتعذيب، ومن خلال شهادة عدد من المعتقلين الذين كانوا مع الضحية في معتقل بمدينة رداع أو في مدينة ذمار، والذين استمعت اللجنة إلى إفاداتهم، ومنهم (ع.م.ع) ٣٦ سنة، من رداع محافظة البيضاء، والذي أفاد عند سماع أقواله من قبل اللجنة بأنه كان معتقل لدى جماعة الحوثي في مبنى الأمن المركزي في رداع، وأخبرونا الجنود الذين كانوا يتولون مهام الحراسة على المعتقل بأنه تم اعتقال عبد الرب الحميقاني الذي يعمل في الجوازات في صنعاء، وأنه تعرض للتعذيب من قبل المحققين الذين قاموا بالتحقيق معه لنزع اعترافات منه.

كما استمعت اللجنة لأقوال الشاهد (ع.ق.أ)، ٣٩ سنة الذي أفاد أنه كان مختطف لدى جماعة الحوثي، ومودع في مبنى الأمن المركزي في مدينة رداع، وأن الحراس الذين كانوا بنقطة عبدالله ادريس بمدينة رداع أخبروه بأنه تم اعتقال الضابط عبد الرب الحميقاني الذي يعمل في مصلحة الجوازات في صنعاء شهد، وأنه تم تسليمه للمشرفين على النقطة للتحقيق معه.

من خلال التحقيق في هذه الواقعة، بالإضافة إلى عدد من وقائع الادعاء بالتعرض للاعتقال التعسفي والتعذيب التي حدثت في نقطة التفتيش التي أشار إليها الضحية، والمسماة نقطة إدريس، تبين للجنة أن ميليشيات الحوثي وقوات صالح المتواجدة في مدينة رداع، وبقيادة المدعو عبدالله إدريس، هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك ضد الضحية عبد الرب الحميقاني، بالإضافة إلى عدد من الضحايا الآخرين المنظورة قضاياهم أمام اللجنة، وهو الأمر الذي يعد جريمة يعاقب عليها وفقا للتشريعات الوطنية وللاتفاقيات والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

٤) تفجير المنازل:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالرصد والتحقيق لعدد (٨٦) حالة تفجير منازل، ومن أهم الوقائع المتعلقة بتفجير المنازل التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها نورد النماذج الآتية:

واقعة تفجير منازل ٦ مواطنين في قرية الجنادبة - عزلة شاكر مديرية أرحب محافظة صنعاء:

وتتلخص وقائع هذا الانتهاك في قيام مجموعة مسلحة باقتحام قرية الجنادبة بعزلة شاكر مديرية أرحب بعد محاصرتها لمدة ثلاثة أيام وذلك في يوم الجمعة ٢٠١٥/٨/١٤م. وعند اقتحامها قامت بتفجير عدد من المنازل لعدد من المواطنين بعبوات ناسفة ومن بينهم:

١) حسين محمد محمد الدبا.
٢) سمير يحيى احمد لقمان
٣) خالد محمد مصلح الجندي.
٤) صالح مهدي فرج الجندي
٥) إبراهيم علي صالح الجندي.
٦) حمود السيد عبدالله.

وقد جاء في أقوال شهود الواقعة:

أ- الشاهد (ي.ف.ع) والشاهد (ع.ص.ع):

أنه في يوم الجمعة ٢٠١٥/٨/١٤م قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي، عقب هجومها على قرية الجنادبة، بنهب وتفجير منزل سمير يحيى لقمان.

ب- الشاهد (ه. م.ص.ع) والشاهد (س.ي.أ.ل):

بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٨/١٤م، بعد اقتحام قرية الجنادبة عزلة شاكر مديرية أرحب من قبل مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي، ومدعومة بأسلحة ثقيلة من الحرس الجمهوري بالمدرعات والدبابات، قامت هذه الجماعة بتفجير عدد من المنازل من بينها منزل/ خالد محسن مصلح الجندي، كما تم نهب سيارته.

ج- الشاهد (ه.م.ص.ع) والشاهد (س.ي.أ.ب):

أفادا أنه أثناء اقتحام قرية الجنادبة من قبل مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي المدعومة بقوات من الحرس الجمهوري تم تفجير عدد من المنازل من ضمنها منزل/ صالح مهدي الجندي.

د- الشاهد (م.ص.ه) والشاهد (ن.ح.ع.ش):

شهدا بأنه في يوم الجمعة الموافق ٢٠١٥/٨/١٤م، قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثيين معززة بالأسلحة الثقيلة بالهجوم على قرية الجنادبة من جميع الجهات واقتحامها ومن ثم تفجير ثمانية عشر منزلا من بينها منزل/ إبراهيم علي صالح الجندي، المكون من دورين.

ه- الشاهد (ي.ف.ع) والشاهد (ع.ص.ع):

شهدا بأنه في يوم الخميس الموافق ٢٠١٥/٨/١٣م، قامت مجموعة مسلحة تابعة للحوثيين بعد هجومها على قرية الجنادبة بإحراق منزل حمود السيد عبده عبدالله.

ومن خلال إجراءات التحقيق التي قامت بها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود وإفادات الضحايا، فإن الثابت لدى للجنة أن ميليشيات الحوثي هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك بحق المواطنين المشار إليهم في الواقعة. وتؤكد اللجنة على أن هذا النوع من الانتهاكات المتعلق بتفجير منازل الخصوم هو انتهاك تنفرد به ميليشيات الحوثي، وتمارسه بشكل ممنهج مع كافة الخصوم الذين تختلف معهم أو تحصل مواجهات أو اشتباكات بينهم أو حتى أقاربهم وبين عناصرها في جميع المناطق اليمنية.

٥) التهجير القسري:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير تم الرصد والتحقيق في العديد من حالات الادعاء بالتهجير القسري، ومن أهم الوقائع التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها:

واقعة تهجير (٥٠) أسرة في قرية الصيرتين مديرية الصلو – محافظة تعز

تتلخص الواقعة بقيام ميليشيات الحوثي وقوات صالح بتهجير (٥٠) أسرة من قرية الصيرتين في الصلو، وإجبار المواطنين على مغادرة منازلهم والتمركز فيها وتحويلها ثكنات عسكرية أثناء المواجهة بين ميليشيات الحوثي وقوات صالح وبين المقاومة والجيش الوطني في يناير ٢٠١٦م.

وقد ورد في إفادة الضحية: (ر. ع. غ) والضحية (ع.م.ع) والضحية (ر.ع.غ)، أنه وفي بداية شهر يناير٢٠١٦م، أثناء ما كانوا في منازلهم، دخل مسلحين تابعين لميليشيات الحوثي وقوات صالح إلى قريتهم، وأخبروهم أن هذه المنطقة منطقة عسكرية، وأن هناك اشتباكات بين ميليشيات الحوثي وقوات صالح من جهة وبين المقاومة والجيش الوطني من جهة أخرى، وأجبروهم تحت تهديد السلاح على الرحيل من منازلهم ومغادرتها، وقاموا هم بالتمركز فيها فيما اضطر الضحايا والبالغ عددهم (٥٠) أسرة من سكان القرية إلى الخروج من منازلهم والرحيل إلى القرى المجاورة. وبحسب إفادة بعض الضحايا فإن مليشيا الحوثي وقوات صالح أجبرت المواطنين على الخروج من منازلهم بملابسهم فقط، ولم يسمح لهم بحمل أي امتعه أخرى وما زال أفراد هذه الأسر مهجرين حتى الآن، وتمنعهم ميليشيات الحوثي وقوات صالح من العودة إلى منازلهم.

ومن خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة وما ورد في إفادة الضحايا وشهادة الشهود، تبين للجنة أن المسئول عن ارتكاب هذه الواقعة هي ميليشيات الحوثي وقوات صالح المتواجدة في مديرية الصلو محافظة تعز.

واقعة التهجير القسري لعدد (١٧٥) أسرة من قرية الدبح مديرية التعزية محافظة تعز:

تتلخص الواقعة أنه في تمام الساعة التاسعة من صباح اليوم ١/١١/٢٠١٦م قامت ميليشيات الحوثي وقوات صالح المسيطرة على قرية الدبح، بطرد جميع الأسر وعددها (١٧٥) أسره أي قرابة (١٠٥٠) نسمة (يقدر نسبة النساء فيهم بنسبة ٦٥ ٪ والأطفال ٢٠ ٪) تحت تهديد السلاح. وبحسب شهادة الشهود ومنهم (ه.م.ع) و(ف.أ.ع)، وهم من أبناء القرية المجاورة لقرية الدبح والذين أفادوا بأن ميليشيات الحوثي وقوات صالح قامت بأعمال الضغط والتهديد والاعتقال للرجال في قرية الدبح خلال العشر الأيام السابقة على التهجير، وأنه في بداية شهر نوفمبر٢٠١٦م، قدم إلى قريتهم أعداد من المهجرين من قرية الدبح، ورأوا أناس آخرين خارجين من القرية ولديهم عفش وثياب وأغنام، وأنهم استضافوا بعضهم في منازلهم، وسألوا عن سبب خروجهم من القرية فكان ردهم أن الحوثيين أجبروهم على الخروج من منازلهم، وأنهم أبلغوهم أن أي شخص يرفض الخروج من منزله سيقومون بإطلاق الرصاص عليه وأكدوا لنا انه تم إطلاق الرصاص على منازل العديد من أبناء القرية، وتم اعتقال أكثر من (٧) أشخاص من أبناء القرية، وكان عدد الذين خرجوا إلى قريتنا حوالي (٤٠) أسرة،

وسكان القرية يزيد عن (٨٠٠) شخص. وقد قاموا الحوثيون بتهجيرهم جميعاً، ولم يسمح لأحد بإدخال سيارات النقل لأسرهم، فالجميع خرجوا سيراً على الأقدام. وقد أفاد الشهود بأنهم شاهدوا أكثر من (٣٠) مسلحاً تابعين لمليشيات الحوثي وقوات صالح يقومون بمداهمة البيوت وإكراه السكان على الرحيل ومغادرة القرية. وكان السبب في تهجير القرية خوفاً من انضمام أبناء القرية إلى المقاومة التي اقتربت من المنطقة والتمركز في منازل المواطنين واتخاذها ثكنات عسكرية.

- إفادات الضحايا المهجرين:

الضحية: (ف.ح.س) أفاد أن جماعة الحوثي وقوات صالح المتواجدة في القرية ضايقتهم، ومارست عليهم وعلى سكان القرية ضغوطا عن طريق التفتيش المستمر للأطفال والنساء وهددوهم بالسلاح، وقبل (١٠) أيام من التهجير قاموا بالدخول إلى المنازل، واعتقال (٤) من الأسر من الرجال سواء الآباء أو الأبناء أو أي رجل آخر، وتعرضوا للمعاملات السيئة، وتم اعتقالهم والذهاب بهم إلى معتقلات في الوازعية تابعة لمليشيات الحوثي وقوات صالح، وأنه كان أحد المعتقلين، وقد بلغ عدد المهجرين من القرية حتى يوم اعتقاله (٢٠٠) شخصاً ، وفي ٢٠١٦/١١/١م، تم تهجير ما تبقى من أبناء القرية جميعا، كما تم تحويل العديد من المنازل إلى ثكنات عسكريه وإدخال السلاح إليها.

وافاد الضحية المهجّر (ع.م.س) أن ميليشيا الحوثي وقوات صالح سيطروا على القرية وقاموا بمضايقه أفراد الأسر بالتهديد والاعتقال والتفتيش ومنع الدخول والخروج وأخذ الهواتف وتفتيشها، ثم قاموا بإجبارهم على الرحيل مع أسرهم، وقاموا بإدخال السلاح إلى القرية، وطلبوا منهم الرحيل وإلا سيتم اعتقالهم، وفي يوم ٢٠١٦/١١/١م تم إعطائهم المهلة الأخيرة بالخروج وتهديدهم بأن من سيتبقى سيتم إطلاق النار علية.

وقد أفاد الضحية المهجر (ع.أ.غ.م)، بنفس ما أفاد به باقي الضحايا والشهود الذين قامت اللجنة بسماع وتوثيق إفاداتهم.

ومن خلال إجراءات التحقيق التي قامت بها اللجنة في هذه الواقعة تبين مسؤولية ميليشيات الحوثي وقوات صالح المتواجدة بقرية الدبح بمديرية التعزية بمحافظة تعز عن تهجير (١٧٥) أسره من أبناء المنطقة المزارعين المسالمين من الرجال وكبار السن والأطفال والنساء تحت تهديد السلاح بهدف العقاب الجماعي في صباح يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠١٦/١١/١م، ومنعهم من إدخال السيارات وإجبارهم على السير مشياً على الأقدام في الطرق الوعرة والغير آمنه. وحيث أن هذا التهجير كان تحت التهديد والتخويف والضغط على المدنيين بالرحيل وترك منازلهم ومزارعهم واعتقال بعض الأشخاص منهم والدخول إلى منازلهم مما أجبروهم على هجرة قريتهم، فإنه يعد انتهاكا صريحا للقانون الدولي الإنساني والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق لاتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م المتعلق بحماية ضحايا المنازعات والتهجير القسري (الفقرة ٢ من المادة ١٣ للبروتوكول المذكور).

قصف الطائرات بدون طيار:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالرصد والتحقيق لعدد ٦ وقائع ادعاء بقصف طائرات أمريكية بدون طيار لمدنيين في محافظات «البيضاء» و«أبين» و«شبوة»، ومن أهم الوقائع التي حققت فيها اللجنة نورد ما يأتي:

١)\ واقعة الادعاء باستهداف الطائرات الأمريكية (DRONES) لعدد من المدنيين في مديرة الصومعة محافظة البيضاء بتاريخ ١٩ابريل٢٠١٤م:

وتتلخص وقائع الادعاء بهذه الحالة - كما يرويها أحد مشايخ قبيلة آل عزان التي ينتمي إليها الضحايا وهو الشيخ (ح.ع.أ) - الذي أفاد عند مقابلته من قبل اللجنة، بأن عشرة من الأشخاص من أبناء أسرة واحدة من الأسر التي تنتمي إلى قبيلته - وتسكن في مديرية الصومعة وهي أسرة (آل الخشم) - كانوا على متن سيارة نوع (شاص- لاند كروزر) متوجهين إلى عملهم في مجال البناء.

في تمام الساعة السادسة والنصف من صباح يوم السبت الموافق ١٩/٤/٢٠١٤م، تفاجأوا - وهم في منطقة الحازمية التي تبعد حوالي ١٠(١٠) كيلو مترات عن مدنية البيضاء عاصمة محافظة البيضاء - بقيام طائرة من دون طيار بإطلاق صاروخ على سيارتهم مما أدى إلى مقتل (٤) أشخاص قتلوا في نفس اللحظة وإصابة (٦) آخرين بجروح بليغه والقتلى هم: ياسر علي عبدربه مسود، وسند حسين الخشم، واحمد وصالح بوبك الخشم والجرحى هم: عبد الله ناصر الخشم، وعبد الرحمن حسين الخشم، وسالم ناصر الخشم، وناصر محمد الخشم.

كما أفاد احد أعيان المنطقة - عند مقابلته من اللجنة - بأنه في يوم وقوع الحادثة، وبعد معرفته بسقوط القتلى والجرحى، من آل الخشم وال مسود، أنهم من الأبرياء المدنيين اللذين ليس لهم ارتباط بالقاعدة وغيرها من التنظيمات، بل كانوا ذاهبين لعملهم من صباح يوم السبت الموافق ١٩/٤/٢٠١٤م، وانه قام بالتواصل مع قيادة محافظة البيضاء تلفونيا، وإبلاغهم بالواقعة، وأنه طلب من المحافظ ضرورة تحكيم قبيلتهم على هذه الحادثة وعلى ما تعرض له أبناؤها، كون هذه الحادثة قد لاقت استياء كبير من قبل أبناء القبيلة وأبناء المحافظة والقبائل المجاورة ، وأن المحافظ أبلغه أنه متواجد في صنعاء، وانه سيوصل المعلومات إلى قيادة وزارة الدفاع وقيادة المنطقة العسكرية وسيبلغه بردهم على طلبه.

وأفاد انه في مساء يوم الحادثة تواصل به المحافظ وابلغه أن وزارة الدفاع موافقة على تحكيم أسرة الضحايا، وبعدها ذهب مجموعة من أعيان القبيلة المتواجدين في صنعاء إلى منزل المحافظ، وبحضور قائد المنطقة تم تسليمهم عدد من الأسلحة، ومبلغ مالي كإثبات على موافقة الدولة على التحكيم، كما تم صياغة وثيقة تحكيم وقع عليها المحافظ وقائد المنطقة نيابة عن الدولة، وتضمنت التزام الدولة بتنفيذ ما يحكم فيه أهل أسرة الضحايا. وبعد تلك الفترة حكمت أسرة الضحايا على الدولة بمبلغ (٢٠٧,٠٠٠٠٠٠ ريال يمني) وهو ما يعادل مليون دولار تقريبا، وكان الحكم بتاريخ ١٣/٦/٢٠١٤ م.

وقد حصلت اللجنة على وثائق صادرة من مدير أمن محافظة البيضاء موجهة إلى وزير

الدفاع، وكذا على وثائق أخرى صادرة من قيادة السلطة المحلية بالمحافظة موجهة لرئيس الجمهورية، تتضمن شكوى أسرة الضحايا من عدم قيام الدولة بتنفيذ ما يتضمنه الحكم، ومطالبتهم بالتنفيذ وفقا للالتزام الذي تضمنته وثيقة التحكيم.

وقد استمعت اللجنة لإفادة أكثر من شخص، واتفقوا جميعهم على عدم وجود أي صلة للأشخاص المستهدفين في الحادثة بما يسمى تنظيم القاعدة، وأن الضحايا كانوا من المدنيين العاملين في البناء تم استهدافهم أثناء توجههم لعملهم.

٢) الغارة الجوية لطائرات الدرونز الأمريكية (بدون طيار) على موكب الزفاف في قيفة رداع بمحافظة البيضاء

وتتلخص وقائع الادعاء في هذه الحالة، بحسب إفادة ثلاثة من الناجين أحدهم الشيخ عبد الله الخشل التيسي أحد مشايخ قبيلة التيوس التي ينتمي إليها الضحايا، بالإضافة إلى اثنين أخرين تحتفظ اللجنة بأسمائهم بحسب رغبتهم، على النحو الآتي:

في الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/١٢/١٢م. كانوا في طريقهم إلى يكلا في موكب زفاف يتكون من (١٤) سيارة، وبعد حوالي (٥٠) كيلو متراً من مدينة رداع، وبالتحديد في عقبة تسمى عقبة زعج، تفاجؤوا بتحليق عدد من الطائرات بدون طيار فوق الموكب (حوالي أربع أو ثلاث طائرات)، وما أن انتبهوا لوجودها باشرتهم أحدهما أو اثنتين منها بإطلاق صواريخها على عدد من السيارات التي كانت تقلنا مما أدى إلى احتراق وتدمير أربع سيارات، وقتل (١٢) شخصا كانوا بداخلها، وإصابة (١٣) شخصاً بجروح متفاوتة ، وجميعهم مدنيين، ومن أقاربهم، ومن أهالي منطقة يكلا، وينتمون إلى قبيلتي التيوس وال عامر التي ينتمي إليها العروسين، ولم يكن ضمن القتلى أو الجرحى أي شخص ينتمي إلى تنظيم القاعدة.

م	الاسم	النوع	العمر
١	عارف أحمد محمد حسين التيسي	ذكر	٣٠ سنة
٢	علي عبدالله احمد التيسي	ذكر	٣٥ سنة
٣	شايف عبدالله صالح مبخوت العامري	ذكر	٢٠ سنة
٤	مسعد ضيف الله حسين صالح العامري	ذكر	٣٠
٥	مطلق حمود محمد التيسي	ذكر	٣٨
٦	حسين محمد صالح العامري	ذكر	٦٠
٧	صالح مسعد عبدالله العامري	ذكر	٣٥
٨	محمد علي مسعد عبدالله العامري	ذكر	٢٠
٩	زيدان محمد صالح العامري	ذكر	٤٠
١٠	سالم محسن علي حسين التيسي	ذكر	٤٣
١١	حسين محمد ضيف الله التيسي	ذكر	٦٥
١٢	صالح مبخوت عبدالله العامري	ذكر	٢٥

وبالإضافة إلى ما ورد في أقوال الشهود، حصلت اللجنة، خلال التحقيق في الواقعة محل الادعاء، على وثائق تثبت قيام الحكومة اليمنية ممثلة بمحافظ محافظة البيضاء وقائد المنطقة العسكرية في حينه بتحكيم قبيلة التيوس وآل عامر، وهي القبيلتين التي ينتمي إليهما الضحايا بسبب استهداف الطائرات الأمريكية للموكب الذي كان جميع الضحايا فيه من المدنيين الأبرياء، وقيام الحكومة بدفع مبلغ اثنين مليون ريال لكل ضحية سواء كان مصاب أو لأهله اذا كان قتيل، وذلك في اليوم الثاني للحادثة أي ما يعادل (١٠) آلاف دولار أمريكي في حينه ، ثم قيام الدولة بدفع مبلغ (١٦) مليون ريال يمني لورثة كل ضحية من القتلى أي ما يعادل (٨٠) الف دولار أمريكي.

ومن خلال ما قامت به اللجنة من أعمال التحقيق في حالات الادعاء المشار إليها أعلاه، ومع تأكيد اللجنة على أنها ستقوم بتقديم نتائج تحقيقاتها الكاملة في جميع الادعاءات بالانتهاك التي تتولى التحقيق فيها ضمن تقريرها النهائي، إلا أن اللجنة ترى أنه من المفيد الإشارة والتنبيه هنا إلى ضرورة التزام الحكومة اليمنية بنصوص الدستور والقوانين الوطنية، كما ترى أنه يتعين على الحكومة المبادرة وبشكل سريع إلى دفع التعويضات العادلة لضحايا هذا النوع من الانتهاكات، والعمل على وضع حد للتجاوزات التي تتم من قبل الطائرات الأمريكية، وتفعيل دور القضاء، والقيام بكل ما من شانه أن يكفل متابعة المتهمين والمطلوبين أمنيا، وتقديمهم إلى القضاء لمحاكمتهم بشكل عادل .

عاشرا: التوصيات:

يمكن الإشارة إلى جملة من التوصيات التي تراها اللجنة من واقع منظور هذا التقرير، وما تنشده في مجال حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية بمناسبة صدور تقريرها هذا، وذلك على النحو الآتي:

أ. التوصيات المشتركة بين أطراف النزاع:

1. تجنيب المنشآت المدنية والتجمعات السكانية آثار النزاع المسلح، وعدم استخدامها في الأغراض العسكرية من قبل كافة الأطراف ؛
2. وقف استهداف المدنيين في جميع المناطق التي تشهد نزاعاً مسلحاً، والحرص على التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، ووقف الهجمات العشوائية وغير المتناسبة والمخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني؛
3. وقف استهداف المنشآت والطواقم الطبية؛
4. وقف استهداف البنى التحتية والمنشآت التعليمية وعدم استخدامها للأعمال العسكرية؛
5. الإفراج الفوري غير المشروط على جميع المعتقلين والمخفيين قسراً.
6. ضمان وصول المساعدات إلى محافظات «اليمن» كافة دون عوائق باعتبار ذلك يمثل حقاً أساسياً في الحصول على مقومات الحياة.
7. تسهيل عمل اللجنة والتعاون معها من قبل جميع الأطراف، وتمكين أعضائها والعاملين فيها من الوصول إلى جميع الضحايا وكافة المناطق دون استثناء.

ب. التوصيات الخاصة بالحكومة الشرعية والتحالف العربي:

1. الحرص على عدم الإضرار بالمواقع المدنية والبني التحتية
2. ضرورة التقيد بقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني أثناء تنفيذ العمليات الأمنية والعسكرية
3. استكمال تأهيل منظومة إنفاذ القانون.

ج. التوصيات الخاصة بجماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات صالح:

1. وقف الاستهداف المباشر للمدنيين.
1. وقف تجنيد الأطفال وضمان حقوق الطفل.
1. منع التعذيب بأشكاله كافة ووقف الملاحقات والإفراج عن المعتقلين.
1. وقف زراعة الألغام المضادة للأفراد وتدمير مخزونهم من الألغام.

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان

الجمهورية اليمنية - عدن

فبراير ٢٠١٧م